

الفصل الأول

الوضع الفلسطيني الداخلي

الوضع الفلسطيني الداخلي

مقدمة ترتبط سنتا 2020 و2021، عضويًا بما قبلهما، وبالمسار الفلسطيني الطويل منذ الانقسام الفلسطيني سنة 2007، من حيث استمرار الانقسام، وعجز القيادة الفلسطينية عن مواجهة التحديات الكبرى التي هدّدت القضية الفلسطينية بالتصفية. بيد أن هاتين السنتين شهدتا شيئاً من الإثارة المضاعفة، كان أبرزها معركة "سيف القدس"، التي حشدت الجماهير على طول فلسطين الانتدابية وعرضها، إلى جانب الفلسطينيين خارج الأرض المحتلة، على خيار المقاومة، وبشّرت بإمكان استعادة القضية الفلسطينية شيئاً من مكانتها، وذلك بالإضافة إلى مفارقة دالّة، على استحكام العجز الداخلي، وإصرار قيادة السلطة الفلسطينية على مسارات منفردة. فبينما انتهت سنة 2020 باتفاق بين حركتي حماس وفتح على إنجاز شراكة وطنية عبر بوابة الانتخابات، فإنّ سنة 2021 انتهت إلى المزيد من اتساع الهوة بين الفريقين الكبيرين في الساحة الفلسطينية، وذلك بعد إلغاء قيادة السلطة الفلسطينية الانتخابات، بل واتساع الهوة بين قيادة السلطة وقطاعات أوسع من الفلسطينيين، بعد سلسلة من الحوادث التي كان من شأنها أن تزيد من أزمة السلطة على المستوى الداخلي، وتدفعها أكثر للارتكاز إلى الدعم الخارجي.

أولاً: المدخل إلى السنتين دخل الفرقاء الفلسطينيون سنة 2020، وهم أكثر ابتعاداً عن بعضهم، بالرغم من حالة التطبيع الداخلي مع واقعة الانقسام المستمرة والمفتوحة. فقد شكّل حلّ المجلس التشريعي آخر سنة 2018، وتكليف محمد اشتية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، في آذار/ مارس 2019 بتشكيل حكومة بديلة عن حكومة رامي الحمد الله المقالة، انقلاباً على تفاهات الشاطئ بين حركتي فتح وحماس على تشكيل حكومة وفاق وطني. وقد شكّل ذلك مفتاحاً لفهم العلاقات الوطنية الداخلية، وأعطى مؤشراً على سياسات السلطة الفلسطينية المستقبلية تجاه الموضوع الداخلي، وهو الأمر الذي ظلّ يتكرّس طوال السنتين، وبما طال المنظومة القضائية؛ فبينما قام الرئيس محمود عباس بتشكيل مجلس القضاء الأعلى في تموز/ يوليو 2019، فإنّه أصدر في كانون الثاني/ يناير 2021 قرارات تخصّ تشكيل المحاكم النظامية، وتعديل قانون السلطة القضائية المقرّر منذ سنة 2002، وكذلك تشكيل المحاكم الإدارية¹، وهو الأمر الذي يعني بالضرورة تكريس هيمنة السلطة التنفيذية، المتمركزة بدورها، في رئاسة السلطة الفلسطينية، وذلك بعد تصفية، أو تهميش، بقية المؤسسات والسلطات الأخرى.

لم تكن هذه الإجراءات لتندرج في نوايا التمهد للشراكة الوطنية، أو إنهاء الانقسام، أو تمتين المجتمع الفلسطيني في مواجهة التحديات وتعزيز الوحدة الوطنية وإحباط جهود تصفية القضية الفلسطينية، ومع ذلك، فإنَّ وجهاً آخر للصورة، أخذ يظهر في مطلع سنة 2020، وهو ما أعلنت عنه قيادة السلطة الفلسطينية، من خطوات تهدف إلى جمع القوى الفلسطينية خلفها لمواجهة خطة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب Donald Trump، الموسومة بـ "صفقة القرن"، فقد دعت قيادة السلطة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، بالإضافة إلى فصائل منظمة التحرير بطبيعة الحال، للمشاركة في اجتماع ما تسميه قيادة السلطة "القيادة الفلسطينية"، في المقاطعة، مقر قيادة السلطة، بمدينة رام الله، لمناقشة "صفقة القرن"²، وقد وافقت قيادتا الحركتين على المشاركة في هذا الاجتماع.³

وكالعادة، يتبع خطوات كهذه تصريحات مفرطة في وعودها، أو في توصيفها للواقع، كالقول إنَّ الانقسام بات خلف ظهور الفلسطينيين الذين ينخرطون في العمل النضالي الشعبي موحدين، ببرنامج نضالي موحد، يبدأ بتغيير الدور الوظيفي للسلطة الوطنية تحت ولاية اتفاقية أوسلو Oslo Accords. وهي تصريحات بالفعل أطلقتها قيادات من حركة فتح، إثر موافقة حماس والجهاد الإسلامي على المشاركة في اجتماع "القيادة الفلسطينية" المشار إليه.⁴ كما أبدت قيادة حركة حماس شيئاً من التفاؤل، تعقيباً على قرار من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بإرسال وفد من الفصائل الفلسطينية من الضفة الغربية إلى قطاع غزة، بوصفها هذا القرار بأنه يؤسس لمرحلة جديدة من الحوار الوطني.⁵ في حين أنَّ عباس نفسه كان يُفترض به التوجّه إلى قطاع غزة، لمنح خطواته الأخيرة مصداقية أعلى، بيد أنه تراجع عن هذا القرار، ليقصر الأمر على الوفد المشار إليه دونه هو،⁶ إلا أن الوفد المقترح بدوره تعرقلت زيارته لغزة وسط اتهامات متبادلة بين الطرفين حول المسؤولية عن عرقلة زيارته.⁷

عند توقُّع مسار العلاقات الوطنية الداخلية خلال سنتي 2020 و2021، كان ينبغي النظر إلى جملة من المعطيات والحوادث، وسلوك السلطة إزاءها، ومن ذلك إجراءات السلطة خلال سنتي 2018 و2019، التي سعت إلى الاستحواذ على كامل المجال العام لصالح السلطة التنفيذية، المتمركزة في فريق الرئيس عباس، ومن خلفه حركة فتح. وكذلك النظر إلى الشلل النضالي الذي انتهجته قيادة السلطة الفلسطينية رداً على قرارات ترامب منذ إعلانها في كانون الأول/ ديسمبر 2017، اعتراف بلاده بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل"، وقراره بنقل سفارة بلاده إليها، مروراً بسلسلة أخرى من الإجراءات، منها وقف إدارته تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) في آب/ أغسطس 2018، ومحاولتها تغيير صفة اللاجئين الفلسطينيين للحد من أعدادهم بما لا يتجاوز 40 ألف لاجئ فلسطيني، وإغلاقها مكتب بعثة

منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في أيلول/ سبتمبر 2018، وصولاً إلى ورشة البحرين الاقتصادية في حزيران/ يونيو 2019، والتي عُدت المقدمة الاقتصادية لخطة ترامب بخصوص القضية الفلسطينية. ثم إعلان ترامب خطته لـ "السلام" في الشرق الأوسط في كانون الثاني/ يناير 2020، وصولاً في وقت لاحق، في أيار/ مايو 2020 إلى إعلان بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، عن خطته لضمّ مناطق من الضفة الغربية، وهي الخطة المبنية على خطة ترامب.

إنّ إجراءات قيادة السلطة الفلسطينية، لم تكن تمهّد لتسهيل إنجاز مصالحه، أو شراكة، أو وحدة وطنية، بل إلى العكس، فقد قامت بحلّ المجلس التشريعي مثلاً، وإعادة تشكيل القضاء بما يخضعه بالكامل للسلطة التنفيذية، واتسم سلوكها بانعدام الفعالية إزاء جملة الخطوات والإجراءات الأمريكية والإسرائيلية، التي استهدفت القضية الفلسطينية، وتبعتها بعد ذلك موجة التطبيع غير المسبوقة شكلاً ومضموناً. بل وقامت بفرض هذه السلبية في الفاعلية على الجمهور والشارع. كما أن حركة فتح (حزب السلطة وعمودها الفقري)، لم تكن تعكس تحولاً جدياً نحو المصالحة والوحدة الوطنية، وإعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية، وإعادة تعريف دور السلطة الفلسطينية، وإنما كانت تقوم بمناورة محسوبة، لا تكفّ قيادة السلطة أثماناً، إلى حين انكشاف الانتخابات الأمريكية عن الإدارة الجديدة للبيت الأبيض.

كان يلزم السلطة الفلسطينية تعبئة الفراغ السياسي بانتظار نتيجة الانتخابات الأمريكية، فظلّ حديث المصالحة، يتردد منذ مطلع سنة 2020، حتى أواسط سنة 2021. واتخذ الحديث أشكالاً متعددة، من دعوات وطنية داخلية، إلى مبادرات وعروض إقليمية ودولية، إلى تفاهات ثنائية بين حماس وفتح لإدارة مقاومة شعبية لمواجهة "صفقة القرن"، إلى اتفاق الحركتين ومجمل القوى الوطنية على إنجاز المصالحة عبر انتخابات متدرجة تشريعية، فرئاسية للسلطة، فللمجلس الوطني لمنظمة التحرير وهو الاتفاق الذي أجهز عليه قرار منفرد من رئيس السلطة الفلسطينية (ومن خلفه حركة فتح) بإلغاء الانتخابات، ليدخل المشهد الفلسطيني في طور جديد من الجمود، وترسيخ وظيفة السلطة، التي سبق وتحذت قيادتها في مطلع سنة 2020 عن تغييرها.

ثانياً: حكومة محمد اشتية
في قلب الأزمات
مثّلت حكومة محمد اشتية في أصلها تراجعاً عن اتفاق الشاطئ (2014) بين حركتي حماس وفتح، بإقالة حكومة الوفاق الوطني، وتعيين حكومة جديدة يرأسها عضو في اللجنة المركزية لحركة فتح، الأمر الذي يعني أن سياسات هذه الحكومة معبّرة عن حركة فتح، وعاكسة للأوضاع العامة في قيادة الحركة والسلطة الفلسطينية.

ويمكن عدّ السنتين محلّ البحث، الأسوأ بالنسبة لحكومة محمد اشتية سواء بسبب الانعكاسات الاقتصادية لجائحة كورونا والاقطاع الإسرائيلي المستمرّ من المقاصّة، أم بسبب التطورات السياسية والميدانية في الساحة الفلسطينية، ولا سيّما بعد إلغاء الانتخابات ومقتل الناشط الفلسطيني نزار بنات، وكثافة الحضور الأمني لقوات السلطة الفلسطينية في المشهد الفلسطيني، وخصوصاً في النصف الثاني من سنة 2021، وهو ما دعا مجموعة من المؤسسات الحقوقية الأهلية، للتحذير ممّا وصفته بـ”حجم السقوط نحو الاستبداد والسلطوية؛ نتيجة التفرد في الحكم واختطاف مؤسسات الدولة لصالح أفراد متنفّذين فيها، وتضييق مساحات عمل مؤسسات المجتمع، ومصادرة حرية الرأي والتعبير والتنظيم والتجمّع“.

وكانت هذه المؤسسات قد حمّلت الرئيس الفلسطيني محمود عباس والحكومة ”المسؤولية الوطنية والقانونية عن الانتهاكات الخطيرة والاعتداءات بحق المواطنين/ات المرتكبة من قبل أجهزة الأمن وعناصر بزي مدني“، ودعت لإحالة رئيس الحكومة، بصفته رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية حينها، للمحاكمة لمساءلته ومحاسبته ”عن إخفاقه وإخفاق الحكومة في حماية حقوق المواطنين، وعدم قيامه بمسؤولياته بموجب القانون الأساسي الفلسطيني، وعجزه عن تنفيذ التزاماته بشأن حماية حرية العمل الصحفي، والحق في التجمع السلمي، وحرية الرأي والتعبير والحرية الشخصية، وعدم قدرة الحكومة على إدارة الأزمة الحالية، وحماية الحقوق والحريات“. كما دعت هذه المؤسسات لإحالة عدد من القيادات الشريفة، لانتهاك عناصر شريفة تابعة لها حقّ المواطنين في إقامة التجمّعات السلمية، والاعتداء على المواطنين بالضرب والاعتقال واستخدام القوّة المفرطة، مُحمّلة النائب العام المدني مسؤولية ”توقيف المشاركين/ات في التجمّعات السلمية، وتقديمهم للمحاكمات على خلفية ممارستهم لحقوقهم الدستورية الواردة في القانون الأساسي“⁸.

يحيل وصف المؤسسات الحقوقية لحكومة اشتية بالعجز، إلى كون حكومته أقرب إلى حكومة تسيير الأعمال، من أن تكون قادرة على اتخاذ القرارات الجوهرية في الشأن السياسي الداخلي. فلم يتمكن اشتية في وقت سابق من الوفاء بوعده بدفع مخصصات الأسرى المقطوعة، وقال إنّ حلّ هذه القضية لدى الرئيس الفلسطيني ومدير جهاز المخابرات⁹.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنّ 63% من المشاركين في استطلاع أجري بين 15-18/9/2021، يعتقدون أنّ مقتل نزار بنات كان عملاً مقصوداً من القيادة السياسية أو الأمنية الفلسطينية وليس خطأً فردياً، و69% يعتقدون أنّ إجراءات السلطة في ملاحقة قتلة بنات غير كافية، و74% يعتقدون أنّ اعتقال المتظاهرين المطالبين بمحاكمة قتلة نزار بنات، هو انتهاك للحريات والحقوق¹⁰.

كما ظلّت المواقع الإلكترونية محجوبة بقرار من محكمة الصلح بطلب من النائب العام، في حين دعت حكومة اشتية للتراجع عن هذا القرار،¹¹ وهو ما يثير التساؤل حول صاحب القرار الحقيقي في هذا الأمر.

وظلّت كذلك، رواتب نواب حماس في المجلس التشريعي المنحلّ مقطوعة، بخلاف بقية نواب المجلس نفسه، وقد صدر قرار، مؤخراً، من محكمة العدل العليا بإبطال قرار وقف رواتب نواب حماس التقاعدية، مع وجود مخاوف وتقديرات بعدم التزام الحكومة بقرار المحكمة العليا، بالرغم من كونه غير قابل للنقض، وواجب التنفيذ فوراً. فقد سبق ورفضت وزارة المالية سبعة طلبات للمحكمة بتقديم كشوفات لرواتب النواب، ولم تستجب إلا بعد أن لجأ المحامون إلى استخدام البيئة الشفوية، والاستماع لشهادة نواب من الكتل الأخرى،¹² ولم يطل الأمر كثيراً حتى أصدرت المحكمة الدستورية، وهي المحكمة محلّ الجدل حول شرعيتها، حكماً قضت فيه بعدم دستورية الفقرة الثالثة من المادة 54 من القرار بقانون بشأن المحاكم الإدارية رقم 41 لسنة 2021، والتي نصت على أن "الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا/ محكمة النقض، بصفتها محكمة إدارية، لا تقبل الطعن بأي طريق من طرق الطعن"، وجعلت حكمها سارياً من مطلع سنة 2021، وهو ما يعني فعلياً إلغاء الزامية حكم المحكمة العليا لوزير المالية بدفع رواتب نواب حركة حماس، وعدم النقض على هذا الحكم.¹³ وهو ما يعني المزيد من سياسات إخضاع القضاء والهيمنة عليه لصالح السلطة التنفيذية.

وقد سبقت الإشارة إلى تعرّض حكومة اشتية لانتقادات حادة، بعد مقتل الناشط نزار بنات، وطالبت العديد من الجهات بإقالتها ومحاسبتها، وقد لاحظ المراقبون ارتباكاً وتلكؤاً في التعاطي مع حادثة قتل قوات أمنية للناشط نزار بنات.¹⁴ وتردّدت الأخبار، بعد مقتل بنات، بين الحديث عن إقالة اشتية وتعيين رئيس وزراء جديد مكانه،¹⁵ والحديث عن تعديل وزارتي كبير في حكومة اشتية، ثم الحديث عن تعديل محدود،¹⁶ دون أن تتمكن السلطة من إجراء هذا التعديل، لا الواسع ولا المحدود، ولا حتى تعيين وزير لكل من وزارتي الداخلية والأوقاف الشاغرتين منذ تشكيل حكومة اشتية، حيث لم تقم السلطة بشغل هاتين الوزارتين إلا في مطلع سنة 2022. وكان لافتاً في هذا السياق نقل مدير جهاز الأمن الوقائي زياد هب الريح ليكون وزير الداخلية، دون تعيين بديل عنه في الجهاز المذكور حين نقله وزيراً للداخلية،¹⁷ مما قد يشير إلى ترتيبات ناجمة عن التدافع بين مراكز القوى في حركة فتح، تمس المؤسسة الأمنية. وكان مراقبون قد تحدثوا عن مثل هذا الصراع بين مراكز القوى في السلطة وحركة فتح على خلافة الرئيس عباس، كما أنه قد يكون من أسباب الارتباك في كيفية معالجة أمر الحكومة، كما يشير مراقبون أنّ تعديلها قد لا يكفي كي تتجاوز السلطة الفلسطينية العضلات الكبرى التي تواجهها، لا سيّما مع فشل مشروعها السياسي.¹⁸

وكانت مصادر إعلامية إسرائيلية قد ذكرت أنّ إدارة بايدن أرسلت "رسالة تحذيرية"، إلى الرئيس محمود عباس تطالبه فيها بإجراء إصلاحات في السلطة الفلسطينية، وتغيير حكومة محمد اشتية بأخرى تمثل جميع الفلسطينيين، على حدّ تعبيرها، كما طالبت الإدارة الأمريكية بعباس، بحسب المصادر الإسرائيلية، ب"التوقف عن التهديد بتعليق العمل بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل"، بالإضافة "للتوقف عن التلاعب مع حركة حماس، التي وافقت على تشكيل حكومة تكنوقراط لا تلزمهم بالموافقة على شروط الرباعية الدولية"، بينما يصرّ الرئيس على أن تعترف حماس بالقرارات الدولية وشروط الرباعية Quartet قبل تشكيل حكومة وحدة وطنية، وهو الأمر الذي يشير إلى أنّ من أسباب تأجيل الإعلان عن التعديل الوزاري، هو الرفض الأمريكي والأوروبي. فقد قالت المصادر الإعلامية إن الطرح الأمريكي على السلطة يتمحور حول "تشكيل حكومة تكنوقراط مقبولة على حركة حماس، تكون قادرة على إدارة شأن قطاع غزة بما يسهل عملية إعادة الإعمار، والترتيبات المالية للمساعدات الدولية أو العربية"¹⁹.

وكانت سنة 2021 قد قاربت على الانتهاء، مع تزايد المعلومات عن أزمة مالية تعصف بالسلطة الفلسطينية، بحيث تحتاج السلطة الفلسطينية إلى 400 مليون دولار لتجاوز الأزمة المالية، في ظلّ تحذيرات من عدم إمكانية الإيفاء بالتزاماتها للأشهر المقبلة والتوجه لاقتطاع جزء من رواتب الموظفين الفلسطينيين²⁰، وذلك بالرغم من اقتراض السلطة من "إسرائيل" في وقت سابق. كما كانت حكومة اشتية قد اقترضت 400 مليون دولار في الربع الأول من سنة 2020 من البنوك المحلية لتمويل موازنة الطوارئ²¹ وكانت مداخل السلطة الضريبية قد هبطت منذ شباط/فبراير وحتى أيلول/سبتمبر 2020 بنسبة 70%، كما هبطت في الفترة نفسها المساعدات الخارجية بنسبة 50%، ما أدى لارتفاع حجم الدين لصالح البنوك المحلية بـ 7 مليارات شيكل (نحو مليار دولار) حتى ذلك التاريخ، و4.5 مليارات شيكل (نحو 1.3 مليار دولار) هي قروض خارجية على السلطة، بالإضافة إلى 13 مليار شيكل (نحو 3.8 مليارات دولار) متأخرات للقطاع الخاص ولصندوق التقاعد، ومن ثم فهناك نحو 24.5 مليار شيكل (نحو 7.1 مليارات دولار) مديونية على السلطة حتى ذلك التاريخ²²، وهو ما ارتفع إلى 8 مليارات دولار حتى آب/أغسطس 2021.²³

تأتي هذه الأزمة والتوجّه للاقتطاع من رواتب الموظفين مع ارتفاع للأسعار لتثير مخاوف المواطنين الفلسطينيين²⁴، وبعد نشر تقرير لديوان الرقابة الإدارية والمالية عن وجود مخالفات في العديد من مؤسّسات السلطة الفلسطينية، لا سيّما في هيئة مكافحة الفساد، و"صندوق وقفة عز"، الذي شكّلته حكومة اشتية لجمع التبرعات لمواجهة أزمة كورونا²⁵، كما أنّ الحديث عن أزمة مالية، وعن الاقتطاع من رواتب الموظفين، يصاحبه استمرار في ترقيات الفئات العليا²⁶ بما يكفّ الميزانية عبئاً سنوياً مطّرداً. كما كان من جملة ما عدّه المراقبون إخفاقاً كبيراً للحكومة اشتية، صفقة اللقاحات قريبة انتهاء الصلاحية التي عقدها مع الاحتلال الإسرائيلي.²⁷

وفي السياق نفسه، كان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد أصدر قراراً بقانون في شباط/ فبراير 2020 بشأن تعديل قانون مكافآت أعضاء المجلس التشريعي،²⁸ وأعضاء الحكومة والمحافظين ورواتبهم، وقراراً بقانون آخر في نيسان/ أبريل 2020 بشأن تعديل قانون التقاعد،²⁹ تضمناً، بحسب ما قالته الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"،³⁰ منح امتيازات مالية (وغير مالية) إضافية لفئة من كبار موظفي الدولة، تحديداً من هم بدرجة وزير من رؤساء الهيئات والمؤسسات العامة ومن في حكمهم، من شأنها تحميل الموازنة مزيداً من الأعباء، والمساس بالوضع المالي لهيئة التقاعد الفلسطينية، في الوقت الذي تعاني فيه الموازنة العامة أزمة مالية خانقة، وعجزاً خطيراً نتيجة لإجراءات القرصنة الإسرائيلية، وأيضاً نتيجة للآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، وقد ألغى الرئيس عباس على إثر ذلك هذه القرارات.³¹

وفي الجانب السياسي، وعلى نحو متناقض، شاركت حكومة اشتية في معرض "إكسبو" في دبي،³² وهو الأمر الذي استدعى إدانة اللجنة الوطنية لمقاطعة "إسرائيل" هذه المشاركة، التي عدتها تشجيعاً للتطبيع الرسمي العربي، ومخالفة صريحة لقرارات منظمة التحرير القاضية بدعم مقاطعة "إسرائيل" وإنهاء التطبيع معها.³³ وجاءت هذه المشاركة بعدما كانت حكومة اشتية قد أعلنت في آب/ أغسطس 2020 أنها لن تشارك في هذا المعرض، ليكون هذا التراجع منسجماً مع مجمل تراجعات السلطة في مواقفها السياسية، كوقف التنسيق الأمني، أو التحلل من الاتفاقيات الموقعة مع "إسرائيل".

الانتخابات المحلية:

أصدرت حكومة محمد اشتية قراراً في 2021/9/6، بإجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية؛ "المرحلة الأولى" في 387 هيئة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي الهيئات المحلية المصنفة ج والمجالس القروية، وتقرر لاحقاً استثناء الهيئات المحلية بغزة (عددها 11 هيئة) من المرحلة الأولى وضمها للمرحلة الثانية، التي صدر قرار بأن يكون الاقتراع فيها يوم 2022/3/26، ليصبح عدد الهيئات التي ستجري فيها انتخابات المرحلة الأولى 376 هيئة في الضفة الغربية، حيث تم الاقتراع والفرز في هذه الهيئات في 2021/12/11.³⁴

وقد رفضت حركة حماس والجهاد الإسلامي، في بيانين منفصلين، قرار السلطة بإجراء انتخابات محلية بعد إلغاء الانتخابات التشريعية، كون القرار لم ينجم عن اتفاق وطني، ودل على استمرار سياسة التفرد،³⁵ بينما قالت حركة الجهاد الإسلامي إن "أي انتخابات في ظل الاحتلال، إنما تشكل ملهأة جديدة، وهروباً من الاستحقاق الأهم، وهو إعادة بناء المشروع الوطني وفق استراتيجية جديدة وشاملة لإدارة الصراع مع العدو من جهة، وتشكيل مرجعية وطنية لإدارة الشأن الداخلي".³⁶

بيد أنّ حركة حماس، كما يلاحظ مراقبون، شاركت في عدد من الهيئات المحلية، على نحو غير رسمي في الانتخابات المحلية، لتعزيز حضور كوادرها وعناصرها في الأوساط الاجتماعية والأهلية، مما يعني أنّ رفضها هو رفض سياسي، لنزع الشرعية عن تفرد السلطة في قراراتها.³⁷ وهو ما يعني أنّ النتائج قد لا تعكس أحجاماً سياسية، بقدر ما تعكس التعقيدات الاجتماعية في المجتمعات الأهلية، وحجم الحضور في الأوساط العشائرية، وهو ما جعل الحضور السياسي عموماً ضعيفاً في هذه الانتخابات. فقد رُصد حضورٌ محدود جداً للجبهة الشعبية، وللمبادرة الوطنية الفلسطينية، وحزب الشعب الفلسطيني،³⁸ في حين يُلاحظ أنّ قرار السلطة بإجراء هذه الانتخابات، كان لتعبئة الفراغ السياسي بانتخابات عامة غير مكلفة سياسياً، وتُساعد على تحسين صورة السلطة محلياً ودولياً بعد إلغاء الانتخابات العامة. والملاحظ أنّ السلطة قسّمت المراحل الانتخابية، بتقديم المجالس القروية التي تتمتع فيها حركة فتح بحظوظ أعلى من المدن التي أُجلت لمرحلة تالية.³⁹

وجاءت نتائج الانتخابات المحلية، بخلاف ما كانت ترجوه حركة فتح، فقد فازت قوائم المستقلين بـ 71%، في مقابل حصول القوائم الحزبية على 29%، كما فازت قوائم محسوبة على حركة فتح بالتزكية، ويتبين من النتائج أنّ 154 هيئة محلية في مناطق مختلفة من الضفة الغربية جرت فيها عملية الاقتراع، في حين فازت 162 هيئة محلية بالتزكية،⁴⁰ وبالرغم من ذلك فإنّ حركة فتح أعلنت فوزها في هذه الانتخابات، الأمر الذي ردت عليه أوساط في حركة حماس بقولها إنه لم يكن هناك منافسة بين فتح وحماس، وإنما كانت المنافسة بين قوائم فتح وقوائم عائلية ومستقلة شارك فيها بعض عناصر من حماس بمبادرة ذاتية. ومع ذلك، بحسب الأوساط في حماس، فقد كان الفوز لقوائم المستقلين والقوائم العائلية المشارك فيها بعض عناصر الحركة، وقد قرأت هذه الأوساط النتيجة هزيمة مدوية لتيار السلطة، ومؤشراً على الرفض الشعبي لسياساته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.⁴¹

لقد صدرت دعوات من الرئيس الفلسطيني لاجتماعات وطنية، تهدف إلى تنسيق الجهود لمواجهة "صفقة القرن"، مما كان بمقدوره،

ثالثاً: مسار المصالحة وترتيب البيت الفلسطيني

لو كانت الخطوة جدية وتسمح بها بنية السلطة وطبيعة نخبتها الحاكمة، أن يشكّل المفتاح الحقيقي لإنهاء الانقسام، وبناء رؤية وطنية نضالية تناسب تلك المرحلة. وقد تبع هذه الدعوات تهاوؤاً بتجاوز مرحلة الانقسام، وحديث عن زيارة الرئيس عباس لغزة، ثم زيارة وفد من الضفة إليها؛ كما عادت المبادرات الإقليمية والدولية للوساطة بين الحركتين للظهور، كما هي العادة بين فترة

وأخرى، ومن ذلك لقاء وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف Sergei Lavrov، وفدّين منفصلين من حركتي فتح وحماس، بهدف "دفع ملف المصالحة"، و"مناقشة المستجدات على صعيد القضية الفلسطينية"⁴².

عرضت حماس في أوائل آذار/ مارس 2020 أربعة مقترحات على الوساطة الروسية، لإنجاز المصالحة الفلسطينية؛ المقترح الأول تمثل في انتخابات تشريعية ورئاسية يتلوها أخرى للمجلس الوطني، والثاني عقد اجتماع وطني خارج رام الله، أي بعيداً عن السيطرة الإسرائيلية، ليتسنى للفصائل الفلسطينية المشاركة فيه، والثالث عقد اجتماع للأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، والرابع تشكيل حكومة وحدة وطنية بالاتفاق مع جميع الفصائل الفلسطينية.⁴³

ولم يكن بعيداً عن المسارات الإقليمية والدولية، جهود الدفع الشعبي، كمبادرة فلسطيني أوروبا،⁴⁴ ومبادرة إنهاء الانقسام الفلسطيني، التي أطلقتها "مجموعة السلام العربي".⁴⁵ وعلى الرغم من دلالة هذه المبادرات، واستمرار العمل في هذا الملف، فإن الأفكار ذاتها ظلّ يجري تكرارها، بما في ذلك مقترحات حماس التي قدمتها للروس، مما يعني أنّ الأزمة ليست في الأفكار والرؤية والمسارات فقط، وإنما في الإرادة أيضاً، وفي حجم التعقيد الذي تورّطت به الحالة الفلسطينية، بسبب مسارات مشروع التسوية التي انتهت إلى ترسيخ السلطة الفلسطينية كياناً وظيفياً، وهدفاً قائماً في ذاته، غير قابل للتحقق في دولة فلسطينية مستقلة، محافظة على الثوابت. وقد زادت هذه التعقيدات، مع السياسات التي تبعت الانقسام الفلسطيني، وما أفرزته من نخبة حاكمة مستفيدة من هذا الواقع، وانعكاسات ذلك على مجمل الحالة الوطنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وانعكاس ذلك بدوره في مناهضة الإرادة النضالية وممكناتها.

بيد أنّ تحوّلًا، ظهر أنّه سيكون أكثر جدية، ومؤسّساً على الحاجة الموضوعية للفلسطينيين، في مواجهة مسارات التصفية التي تفرضها إدارة ترامب وحلفاؤها في اليمين الإسرائيلي وبعض الدول العربية، وكذلك، وعلى نحو مباشر، مواجهة خطة الضمّ التي أعلن عنها بنيامين نتنياهو، وتهدّد بضمّ غور الأردن، ومناطق واسعة في الضفة الغربية.

ظهر هذا التحوّل، في مؤتمر صحفي انعقد، في 2020/7/2 بين نائب رئيس حركة حماس صالح العاروري، وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب. وبدا من خطابه وصياغاته ومبادراته، أنه ناجم عن لقاءات وترتيبات سابقة، الأمر الذي يفترض به أنه أشعر المتابعين هذه المرة بوجود فرص أفضل مختلفة عما سبقها؛ لإنهاء الانقسام الفلسطيني على قاعدة جديدة، غير تلك التي ظلّ يدور عليها طوال سنوات الانقسام الفلسطيني.

يأتي الاختلاف هذه المرّة، في كون الاتفاق الذي أعلن عنه المؤتمر الصحفي يقوم على أساس مواجهة التحديات، بما تتطلبه من العودة لتنظيم الشارع الفلسطيني، لإدارة مقاومة شعبية، تواجه

مخططات الضمّ والتمدد الاستيطاني، بعد تحييد التناقضات الفلسطينية الداخلية وترسباتها.⁴⁶ الأمر الذي قد يفتح، والحالة هذه، فرصة لتطوير العلاقات الوطنية على أساس المواجهة، لا على أساس المنافسة على سلطة مسقوفة بهيمنة إسرائيلية كاملة، وإن كان المؤتمر الصحفي بدوره قد نصّ على السعي للاتفاق على آلية للانتخابات،⁴⁷ مما يعني البقاء في جانب من الحوار في الدائرة التقليدية لحوارات حماس وفتح. إلا أنّ الحديث عن المقاومة الشعبية، والنبرة المتفائلة في خطاب القياديين في الحركتين، أعطى دفعة من التفاؤل للمراقبين، وهي دفعة لم تأخذ بعين الاعتبار سيرة الخلاف بين الحركتين، ومجمل سياسات السلطة الفعلية في الواقع، التي لا تنسجم مع هذا الخطاب وما فيه من تفاؤل.

بعد هذا اللقاء، استمرت الاتصالات بين الحركتين، لإنهاء الانقسام،⁴⁸ وأبدت قيادات في الحركتين المزيد من التفاؤل، والحديث عن التنسيق لتنظيم خطوات ميدانية في الضفة الغربية وغزة، وترتيب برنامج مشترك للمقاومة الشعبية،⁴⁹ وانعكس الأمر على أسرى الحركتين داخل سجون الاحتلال. فقد أعلن أسرى فتح عن خطوات نضالية مشتركة داخل السجون، إلى جانب عموم الحركة الأسيرة بما في ذلك أسرى حركة حماس،⁵⁰ وتلا إعلان أسرى حركة فتح بياناً مشتركاً للحركتين من داخل سجون الاحتلال، يبارك "خطوات التقارب والتفاهم الذي جمع بين قيادة الحركتين في مواجهة خطة الضم الصهيوني-أمريكية"،⁵¹ ولم يكن يحتاج الأمر لكثير من المعلومات، لمعرفة أنّ خطوات أسرى الحركتين، غير بعيدة عن ترتيبات قيادة الحركتين، ولا سيّما حوارات الرجوب - العاروري.

بالرغم من ذلك ظلّت هذه الخطوات رمزية، بحسب تعبير رئيس حركة حماس إسماعيل هنية،⁵² الذي رآها مهمة على رمزيتها، مؤكداً على استمرار الحوار المباشر بين الحركتين بلا وساطات، منوهاً إلى أهمية الاتفاق التفصيلي على خطوات مواجهة خطة الضمّ. ومن ثم جرى الحديث عن أفكار تُطرح لتعزيز هذه الرمزيات ودفعها للأمام نحو خطوات أكثر عملية، كأن يخاطب عباس وهنية الشعب الفلسطيني في مؤتمر شعبي،⁵³ وهو الأمر الذي لم يحصل، أو إقامة مهرجان وطني في غزة يخاطب فيه كل من عباس وهنية الشعب الفلسطيني،⁵⁴ وهو ما لم يتم كذلك، على الرغم من طول فترة الحديث عنه والترتيب له. وقالت قيادات في حماس إن تأخر عقده يرجع لقضايا فنية ولوجستية،⁵⁵ وذلك في حين نُظمت مظاهرات شعبية، في الضفة الغربية وغزة، رافضة للتطبيع الإماراتي الإسرائيلي، أعلنت فيها الحركتان عن مشاركتها فيها.⁵⁶ وقد أتهمت الإمارات، من قيادة فتح تحديداً بسعيها لإفشال تقارب حركتي حماس وفتح،⁵⁷ مع وجود إجماع فلسطيني حتّى تلك اللحظة على إدانة التطبيع الإماراتي، والذي كان من تجلّياته اشتراك عباس وهنية في إدانته في اتصال هاتفي بينهما.⁵⁸



تطوّرت هذه الجهود في خطوة أكثر جدية، بانعقاد اجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، في رام الله وبيروت في وقت واحد، بمشاركة جميع الفصائل الفلسطينية بلا استثناء.⁵⁹ وهي فكرة قديمة، جرى الاتفاق عليها أول الأمر في مؤتمر الحوار الفلسطيني في القاهرة في آذار/ مارس 2005، وذلك عندما عدّ المؤتمر الأمناء العامين للفصائل جزءاً من لجنة عُرفت فيما بعد بمصطلح "الإطار القيادي المؤقت" وظيفتها إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وأنيط بالرئيس عباس الدعوة لعقد اجتماع هذه اللجنة،⁶⁰ وهو ما لم يحصل طوال السنوات التي انصرمت، إلا مرتين فقط.⁶¹ وقد جرى تكريس فكرة "الإطار القيادي المؤقت" في تفاهات سنة 2011،⁶² وفي إعلان الدوحة في 2012،⁶³ واتفاق الشاطي في غزة في سنة 2014.⁶⁴ لكن اجتماع الأمناء العامين هذه المرة (2020) لم ينعقد في الإطار المنصوص عليه في تلك التفاهات كلها، فلم ينعقد لبناء المؤسسة الفلسطينية، التي يُفترض أنّها المؤسسة الأعلى والمنبثقة عنها السياسات تجاه الصراع مع الاحتلال وتنظيم الشعب الفلسطيني، أي منظمة التحرير، وإنما عُقد في إطار تعزيز التقارب بين الفصائل ولا سيما بين حركتي حماس وفتح، وتمهيد الطريق أمام بناء إجماع وطني على مواجهة تحديات المرحلة.

إن التجربة الطويلة، التي تعطل فيها الإطار القيادي المؤقت الذي ينبغي أن يشمل الأمناء العامين للفصائل، ينبغي أن تدفع للبحث في جدية قيادة السلطة/ حركة فتح، في عقد هذا الاجتماع أخيراً بعد انتظار سنوات طويلة، والنظر إن كان ينم عن تحولات جدية في الخيارات السياسية لهذه القيادة، أم هو مناورة بانتظار الانتخابات الأمريكية. ومن سبل هذا البحث، فحص خطاب الرئيس عباس في أثناء الاجتماع إن كان تضمّن تحولاً في السياسات تستند إلى هذا الغطاء الوطني. والحاصل أنه في خطابه أكد على سياساته نفسها؛ بالدعوة لعقد مؤتمر دولي لـ "السلام" تحت مظلة الأمم المتحدة، تنبثق عنه مفاوضات على أساس قرارات الشرعية الدولية و"مبادرة السلام العربية"، رافضاً أحادية الوساطة الأمريكية، قارناً أزمة الوضع الراهن وقتئذٍ بأنها جمود صنعته الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية، بمعنى أنه لم ير المشكلة في المسار نفسه، وفي الوقت نفسه دعا لتشكيل قيادة موحدة لـ "المقاومة الشعبية".⁶⁵

لم يكن خطاب الرئيس عباس هذا منفصلاً عن مواقفه المعلنة منذ بداية التقارب مع حركة حماس، والإعلان النظري عن التحول في سياسات السلطة، فقد سبق للرئيس عباس وأظهر تمسّكه بهذا المسار السياسي، في اجتماع "القيادة الفلسطينية" المنعقد في رام الله في آب/ أغسطس 2020. وقد جدّد التزامه بما أسماه الشرعية الدولية، والاتفاقات الموقّعة، وقرارات القمم العربية والإسلامية، ومحاربة "الإرهاب"،⁶⁶ دون أن يحدّد مفهومه لـ "الإرهاب"، والذي يُدرج فيه الاحتلال الإسرائيلي، وبعض القوى الدولية، المقاومة الفلسطينية. كما أن الاتفاقات الموقّعة، التي جدّد الرئيس التزامه بها، تُلزم السلطة الفلسطينية بملاحقة المقاومة الفلسطينية، وهو ما يشير إلى أنه من غير الوارد

لدى قيادة السلطة تغيير مسارها، أو على الأقل أنها غير قادرة على التمهيد لتحوّل كهذا، ولو على مستوى الخطاب، وبالاستناد إلى إجماع وطني يُفترض أن يوفره اجتماع الأمناء العامّين.

على خلاف خطاب الرئيس عباس، كان هناك خطاب إسماعيل هنية رئيس حركة حماس، وزياد النخالة الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي. فقد دعا هنية إلى انتهاج المقاومة الشاملة بما فيها العسكرية، والتحلل من اتفاق أوسلو؛⁶⁷ بينما جدّد النخالة⁶⁸ تقديم مبادرة حركته "النقاط العشرة"،⁶⁹ التي سبق وطرحتها في سنة 2016، ودعت إلى إلغاء اتفاق أوسلو، وسحب الاعتراف بالاحتلال، وإعطاء الأولوية للمقاومة، بما في ذلك المقاومة المسلحة.

يمكن قراءة هذا الاجتماع أيضاً من خلال النظر في قراراته، فقد اتّفق على المقاومة الشعبية خياراً للمرحلة، وتشكيل لجنة وطنية موحدة لقيادتها، وتشكيل لجنة من شخصيات وطنية تُقدّم رؤية استراتيجية لإنهاء الانقسام، وتحقيق المصالحة والشراكة في إطار منظمة التحرير، خلال مدة لا تتجاوز خمسة أسابيع، ثم تُقدّم توصياتها للجلسة المرتقبة للمجلس المركزي الفلسطيني، بمشاركة الأمناء العامّين.⁷⁰

وقد تبنّى بيان الاجتماع مقررات وثيقة الوفاق الوطني لسنة 2006، بالتأكيد على إقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، وعاصمتها القدس المحتلة. كما أكدّ البيان على حلّ قضية اللاجئين، وحقّهم في العودة إلى ديارهم التي هُجّروا منها، على أساس القرار 194.⁷¹

كانت أهمية هذا الاجتماع، في فرادته، فهو الأول منذ سنوات طويلة، وكانت خطباته وقراراته فرصة لاكتشاف إن كان ثمة تحوّل جدّي في مسارات السلطة أم لا. ولذلك فإنّ القرارات والخطابات، دفعت نحو تباين واضح في تقييمه، ما بين من يرى فيه، على اختلاف المواقف التي ظهرت فيه، فرصة للبناء على قدر مشترك، واستثمار اللحظة لبناء مقاومة شعبية جادة وفاعلة، وبين من رأى فيه هيمنة لخيار مسار التسوية عليه.⁷² وبشكل عام، فإنّ مقررات الاجتماع تبدو نتيجة لتفاهات حماس وفتح الثنائية، على نحو، بحسب بعض المراقبين، جعل من نهج التسوية وقيادته، المرجعية السياسية للعمل السياسي الفلسطيني، كما بدا ذلك في قول إسماعيل هنية؛ إن مرجعية اللجان التي ستتشكّل هو الرئيس أبو مازن. كما أنّ هذا الاجتماع لم يأت على مطالبة منظمة التحرير بسحب اعترافها بـ"إسرائيل"، ولا التنصّل من المبادرة العربية،⁷³ بينما أكّدت حركة الجهاد الإسلامي على موقفها الثابت برفض حلّ الدولتين، ورفض اقتصار البيان على حصر الدولة الفلسطينية على حدود 1967.⁷⁴

ولم تكن النتائج العملية، والحالة هذه، على قدر التوقعات من الاجتماع، إذ كان يُفترض بالاجتماع، بالنظر إلى التحديات التي دفعت نحو عقده (مشروع الضم، وخطة ترامب،

وموجة التطبيع)، أن يسفر عن تحولات جدية، لا أن يكون مؤتمراً خطابياً، يحيل القرارات المهمة إلى لجان، ويعيد التأكيد على المسار السياسي نفسه.⁷⁵ ففي الإطار العملي، أصدرت ما عرّفت نفسها بالقيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية بيانها الأول في 2020/9/13، ودعت لعدد من الفعاليات الرمزية، في أيام 15 و17 و2020/9/18،⁷⁶ وهو ما عكس، كما يرى بعض المراقبين،⁷⁷ عدم إدراك لخطورة الموقف وقصور عن فهم متطلبات المقاومة الشعبية الجادة. وقد ظهر ذلك في ضعف الاستجابة الشعبية، التي جرى إضعافها أصلاً خلال السنوات الماضية بفعل سياسات السلطة، والتي كان من ضمنها، تفكيك فصائل المقاومة، وإضعاف أطر العمل الوطني العام. وقد كشف هذا الجانب العملي الباهت عن عدم الجدية، والتمسك بالخط السياسي نفسه، والمناورة المحسوبة بانتظار الانتخابات الأمريكية.

تجدد الإشارة هنا إلى أنه كان من بين المقدمات الممهدة لهذا الاجتماع؛ إعلان السلطة الفلسطينية وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال في أيار/ مايو 2020، رداً على خطة الضم، ورفضاً لاقطاع الاحتلال المستمر من أموال المقاصة، وسادت أجواء من التصريحات الإيجابية، كما عقد اجتماع "القيادة الفلسطينية" في رام الله بحضور حركتي حماس والجهد الإسلامي، وتم تنظيم المؤتمر الصحفي للقياديين العاروري والرجوب، وأخيراً اجتماع الأمناء العامين، وما تخلّله من وقف معلن للتنسيق الأمني. كل ذلك رَفَع توقعات بعض المراقبين بإمكانية إحداث تحول في الحالة الفلسطينية، بالإضافة للدفع الدعائي والإعلامي من قيادات الحركتين الكبيرتين.⁷⁸ إلا أن الوقائع الصلبة المستندة إلى خلفية السلطة وبنيتها التحتية ودورها الوظيفي وسياساتها، كانت تُخَفِّض باستمرار من هذه التوقعات، وهو ما أكدّه توالي الأحداث، بما في ذلك العودة للتنسيق الأمني، كما سيأتي استعراضه في مكانه.

تبيّن من مسار الأحداث، أن الحوار الثنائي بين حركتي حماس وفتح ظلّ مستمراً، وانتهى إلى تحول مفصلي، من إدارة المصالحة على قاعدة المقاومة الشعبية وتغيير وظيفة السلطة، إلى إجراء الانتخابات العامة. فقد أعلن القيادي في فتح جبريل الرجوب في 2020/9/20 عن الذهاب نحو انتخابات تشريعية ثم رئاسية ثم الاتفاق على تشكيل المجلس الوطني، والاتفاق بعد الانتخابات التشريعية على صيغة لتشكيل حكومة ائتلاف وطني.⁷⁹ وهو ما يعني أنّ الاتفاق يتجاوز، اتفاقات المصالحة السابقة، التي نصّت على تزامن الانتخابات التشريعية والرئاسية وتشكيل المجلس الوطني، وأن حركة حماس قد تخلّت عن تمسكها بتزامن الانتخابات.

وبالفعل، أعلن لاحقاً عن اتفاق حركتي حماس وفتح في إسطنبول بتركيا، على إجراء الانتخابات التشريعية على أساس التمثيل النسبي، يتلوها انتخابات لرئاسة السلطة، وأخرى لتشكيل المجلس الوطني، "وفق تدرّج مترابط" خلال ستة شهور.⁸⁰ إلا أنه وفي حين صادقت اللجنة المركزية لحركة فتح على توافقات إسطنبول،⁸¹ فإنّ حركة حماس عادت وطالبت بأن تكون الانتخابات

شاملة ومتزامنة، بخلاف ما اتُّفق عليه في تفاهمات إسطنبول،⁸² وهو أمر لا بدّ وأنّه ناجم عن عدم اتفاق مسبق في الأطر القيادية للحركة على تفاهمات العاروري - الرجوب في إسطنبول. وبحسب تصريحات لقيادات في حركة فتح،⁸³ وفي منظمة التحرير،⁸⁴ فإنّ حركة حماس قدّمت مطالب جديدة، متعلقة بالانتخابات، وبموظفي قطاع غزة، وهو الأمر الذي أعاد السجال والاتهامات مجدداً حول تعطيل ملف المصالحة هذه المرة، ففي حين حملت قيادات في فتح حركة حماس المسؤولية عن تعطيل المصالحة،⁸⁵ فقد نشرت مصادر إعلامية، أخباراً تقول إنّ حركة فتح قد أدارت ظهرها للمصالحة بعد فوز جو بايدن (Joseph (Joe) Biden بالرئاسة الأمريكية.⁸⁶ وقد فشلت جولة حوار بين الحركتين في القاهرة في إنقاذ الموقف، ولا سيّما بعدما عادت السلطة الفلسطينية لاستئناف التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي،⁸⁷ بعد أقل من ستة شهور على وقفه المعلن.

وقد ظلّت الحركتان تتبادلان الاتهامات حول تعطيل المصالحة، حتى كانون الثاني/يناير 2021، حينما عادت حماس ووافقت على الانتخابات المتوالية دون شرط التزامن الذي سبق وتمسّكت به.⁸⁸ وتلقّى الرئيس عباس رسالة من هنية بهذا المضمون، وذلك بعد أن قالت حماس إنّها تلقت من أربع دول، هي مصر وقطر وتركيا وروسيا، ضمانات بأن تُجري السلطة الفلسطينية الانتخابات المقبلة؛ الرئاسية، وانتخابات المجلس الوطني، في غضون ستة شهور.⁸⁹

على ضوء ذلك وفي 2021/1/15، أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مرسوماً رئاسياً،⁹⁰ يحدّد موعد الانتخابات المتوالية، والتي تبدأ بالمجلس التشريعي في 2021/5/22، ثم انتخابات الرئاسة في 2021/7/31، واستكمال المجلس الوطني في 2021/8/31. وقد تبع هذا المرسوم، اجتماع للفصائل الفلسطينية في القاهرة، في 8-9/2/2021، أسفر عن بيان ختامي، استند في توصياته إلى مرسوم الرئيس عباس إياه، الأمر الذي يعني تسليم الفصائل، بمرجعيات ذلك المرسوم. فقد رجع مرسوم الرئيس عباس الذي حدّد مواعيد الانتخابات المتوالية إلى قرار المحكمة الدستورية التي حلّت المجلس التشريعي، وإلى القرار بقانون رقم 1 لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة وتعديلاته، وهو ما كان يعني تنازلاً هائلاً من تلك الفصائل على وجه العموم، ومن حركة حماس على وجه الخصوص.

ضمنياً، عنى ذلك إقراراً بشرعية حلّ المجلس التشريعي، وبشرعية المحكمة الدستورية، وقد كان ذلك محلّ تشكيك قانوني، لا من حماس أو الفصائل فحسب، بل من مجمل المؤسسات الحقوقية في فلسطين.⁹¹ كما تعامل البيان مع الرئيس عباس، وكأنّه مرجعية الفرقاء أو مظلتهم؛ مثلاً، رفع البيان توصية للرئيس عباس "للنظر في تعديل النقاط التالية لقانون الانتخابات: تخفيض رسوم التسجيل والتأمين، طلبات الاستقالة، عدم المحكوميات، نسبة مشاركة النساء، تخفيض سنّ الترشح"،⁹² وذلك بالرغم من كون الرئيس عباس بما يمثّله، رئيس حركة فتح، هو أحد الفرقاء.

لقد كان هذا البيان في مجمله يعني اتفاق حركتي حماس وفتح. ومن ثم، وفي حين كانت فتح تصرّ على رؤيتها من حيث توالي الانتخابات ومرجعية الرئيس عباس، والمرجعية القانونية للعملية برمتها، كانت حماس تطمئن إلى وعود قيادة حركة فتح، ولذلك فإنها لا في هذا الاجتماع، ولا في الذي تلاه في 2021/3/16،⁹³ حققت أي مطلب خاص بها، كأن تدفع السلطة رواتب النواب الذين قطعت رواتبهم، وهو ما يشير إلى وجود دفع داخل حركة حماس، حينها، لإنجاز الانتخابات على قاعدة التفاهات الثنائية بين الحركتين. فقد تحدثت أوساط متعددة، عن اتفاق ضمني بين الحركتين على إجراء الانتخابات في قائمة مشتركة بينهما،⁹⁴ وبأن تدعم حماس الرئيس عباس لانتخابات الرئاسة، وهو أمر إذا كان مفهوماً في لحظة ما، حينما أعلنت السلطة الفلسطينية وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، فإنه لم يعد مفهوماً بعدما عادت لاستئناف هذا التنسيق، ومن ثم العودة للمسار ذاته الذي تتناقض به جوهرياً مع حماس، ومع أغلب الفصائل ولا سيما الجهاد والشعبية، وهو الأمر الذي لم يكن واقعياً على أي حال،⁹⁵ ومن ثم انفضّ الموقف على أن تشكل كل كتلة قائمتها على نحو منفصل.

ويجدر التذكير هنا، بأن الأمر أخذ دفعة بإصدار الرئيس عباس مرسوماً لتعزيز الحريات العامة، تضمن:

مادة (2)

التأكيد على حظر الملاحقة، والاحتجاز، والتوقيف، والاعتقال، وكافة أنواع المساءلة خارج أحكام القانون، لأسباب تتعلق بحرية الرأي والانتماء السياسي.

مادة (3)

إطلاق سراح المحتجزين والموقوفين والمعتقلين والسجناء على خلفية الرأي أو الانتماء السياسي، أو لأسباب حزبية أو فصائلية كافة في أراضي دولة فلسطين.

مادة (4)

توفير الحرية الكاملة للدعاية الانتخابية بأشكالها التقليدية والإلكترونية كافة، والنشر والطباعة وتنظيم اللقاءات والاجتماعات السياسية والانتخابية وتمويلها وفقاً لأحكام القانون.⁹⁶

ثمّ ببدء الكتل الانتخابية تسجيل نفسها للانتخابات، سجّلت 36 قائمة، ما بين مستقلة وحزبية.⁹⁷ وقد انقسم اليسار الفلسطيني في هذه الانتخابات إلى أربع قوائم رئيسية، وانقسمت حركة فتح إلى ثلاث قوائم؛ واحدة تعبّر عن تيار الرئيس محمود عباس، وأخرى عن النائب المفصول من حركة فتح محمد دحلان، وثالثة عن تحالف بين عضوي اللجنة المركزية في فتح ناصر القدوة، ومروان البرغوثي الأسير في سجون الاحتلال، وقد كلف ذلك القدوة فصله من حركة فتح.⁹⁸

إلا أنّ هذه الحماسة انتهت مرة واحدة في 2021/4/30، بتأجيل الرئيس محمود عباس للانتخابات، في صيغة هي أقرب للإلغاء، بذريعة عدم القدرة على إجرائها في القدس،⁹⁹ وهو ما رفضته حركة حماس بطبيعة الحال، وعدّته انقلاباً على مسار الشراكة والتوافقات الوطنية، ورهناً للحالة الوطنية كلّها والإجماع الشعبي والوطني لأجندة فصيل بعينه، داعية إلى فرض الانتخابات في القدس على الاحتلال وبحث سبل ذلك، لا إلى التسليم بإرادة الاحتلال.¹⁰⁰ كما رفضت القرار الأغلبية الساحقة للفصائل الفلسطينية والقوائم الانتخابية؛ والأغلبية الساحقة للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. وهو ما تسبّب في فقدان عباس وقيادة السلطة ما تبقى لها من رصيد من الثقة والمصداقية في الوسط الفصائلي والشعبي الفلسطيني. ومن المفارقات أن قرار تأجيل الانتخابات جاء في أثناء هبة باب العامود، حيث كان يمكن، بحسب ما رأته العديد من القوى، استثمار الحالة الكفاحية في القدس لفرض الانتخابات في القدس، وعلى أيّ حال فقد اتفقت مع حماس، في رفضها إلغاء الانتخابات، العديد من الكتل المستقلة،¹⁰¹ والأحزاب الفلسطينية.¹⁰²

لقد كان قرار تأجيل الانتخابات، متوقّعا لدى العديد من المراقبين، بالنظر إلى انقسام حركة فتح وتوزّع أصوات قاعدتها الانتخابية على عدد من القوائم، في حين قدّمت حركة حماس قائمة واحدة متماسكة؛ بعد فشل فكرة القائمة المشتركة التي كان يمكن للرئيس عباس بها ضبط العملية الانتخابية وفق ما يضمن نتائجها سلفاً.¹⁰³

كما أن العديد من المراقبين كان يشكّك في جدية الرئيس عباس من دعوته للانتخابات، وذلك بالنظر إلى جملة عوامل، منها التجربة التاريخية في الدعوة للانتخابات دون الذهاب الفعلي نحوها، وطبيعة بنية السلطة ونخبها الحاكمة التي تركزت خلال المرحلة الماضية من بعد الانقسام الفلسطيني، وسلسلة قرارات السلطة التي كانت تُقصي السلطة التشريعية بدلالاتها السياسية والتوافقية، وتعيد هندسة السلطة القضائية بما يضمن نفاذ قرارات السلطة التنفيذية المتمركزة حول الرئيس عباس. بالإضافة إلى أن السلطة الفلسطينية لم تُقدّم على أيّ خطوة فعلية في الواقع تدلّ على تحوّل عملي في السياسات؛ فقد ظلّت رواتب نواب حركة حماس مقطوعة، وكذلك رواتب عدد من أسرى حركة حماس، بالإضافة إلى حظر عدد من المواقع الإلكترونية التابعة لحركة حماس، وتيار محمد دحلان، ومواقع أخرى مستقلة.

ورأى العديد من المراقبين أن الانتخابات لن تكون مدخلاً صحيحاً للمصالحة، بسبب احتكام مجال السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بالكامل للهيمنة الإسرائيلية، الأمر الذي قد يعني تدوير الانقسام من جديد بعد استعادة السلطة الفلسطينية لشرعيتها من بوابة الانتخابات التشريعية، دون المضي في بقية الاستحقاقات الانتخابية.¹⁰⁴



لقد كان إلغاء الانتخابات خاتمة لهذا المسار الطويل، الذي بدأ بالتقارب وتغيير نبرة الخطاب، مروراً بالاتفاق على المقاومة الشعبية، وأخيراً الانتخابات المُلغاة. هذه الخاتمة، لم تُعد السجل والتهامات بين الحركتين فحسب، بل أدخلت المشهد الفلسطيني في الجمود من جديد، كما جددت وظيفة السلطة، بتعزيز التنسيق الأمني، والعودة لتكثيف الملاحقات السياسية، لا سيّما وأنه قد تبع إلغاء الانتخابات حدثٌ ضخم تمثل في معركة سيف القدس التي كان لها ارتدادات ملحوظة على المستوى الوطني، وتداخلات القضية الفلسطينية مع الإقليم والعالم.

ويمثّل هذا المسار، مسار المصالحة والانتخابات، بمحطاته ومآلاته، مدخلاً لبقية محاور هذا الفصل من التقرير، ولا سيّما الأوضاع الداخلية للفصائل، وعلاقتها البيئية، وموضوع التنسيق الأمني، وهو ما تضمّن حكماً هذا المحور بعضه، وبما يملي التحوّل نحو بحث العلاقات الوطنية، ثم موضوع التنسيق الأمني خلال السنتين محلّ البحث.

رابعاً: العلاقات الوطنية للفصائل والقوى الفلسطينية

يقدم المحور السابق، حول مسار لمصالحة الوطنية، ومحور التنسيق الأمني الذي سيأتي لاحقاً، تصوّراً عن انعكاس فشل مسارات المصالحة، وثبات التنسيق الأمني، في تردّي الحالة الوطنية العامة، سواء في العلاقات الوطنية بين القوى والفصائل، أم على مجمل الحالة الوطنية، بما في ذلك الأوضاع الداخلية للفصائل الفلسطينية، لما لهذين العاملين، من دور في تجريف الحالة الوطنية عموماً. وهذا أمر لم يقتصر على علاقات حركتي حماس وفتح، ويتجاوز وظيفة التنسيق الأمني، إلى التوظيف السياسي، في إضعاف أو ابتزاز قوى وطنية، بعضها منضو في منظمة التحرير الفلسطينية، فلا انفكك بين المحورين المشار إليهما، وبين ما يمكن قوله في هذا المحور، على نحو الاختصار لاتصاله بهما اتصالاً جوهرياً.

كانت قد سبقت الإشارة إلى مشاركة حماس والجهاد الإسلامي، مطلع سنة 2020، في اجتماع ”القيادة الفلسطينية“، بحسب تعبيرات قيادة السلطة وحركة فتح، وهو اجتماع ينتظم عادة من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، والأمناء العامّين لبعض الفصائل، وقادة الأجهزة الأمنية، وتدعى له أحياناً حركتا حماس وفتح. بيد أنّ حماس والجهاد الإسلامي، رفضتا المشاركة في اجتماع آخر من هذا النوع، دعت له قيادة السلطة الفلسطينية في أيار/ مايو 2020.¹⁰⁵ وهو ما يعكس تذبذب مسار المصالحة، وطبيعة التعاطي معه، ومدى الاقتناع بجديّة خطوات قيادة السلطة الفلسطينية، وجدوى مثل هذه الاجتماعات، التي لم

يكن يسفر عنها خطوات فعلية في الواقع لمواجهة التحديات الضخمة، بالرغم من أن سنة 2020، كانت في مجملها مشبعةً بخطاب متفائل حول إنجاز المصالحة وتوحيد الجهود لمواجهة خطة ترامب ومتعلقاتها.

وفي حين طالبت حماس والجهاد بدعوة الإطار القيادي لمنظمة التحرير للانعقاد للاتفاق على استراتيجية وطنية للتصدي لخطة الضمّ والمشروع الأمريكي،¹⁰⁶ وهو ما يعكس شعور الحركتين بأنّ الاجتماع السابق لم يكن مثمراً من الناحية الواقعية، وأن حضورهما اجتماعات كهذه دون تحوّل في الواقع، يمنح الشرعية لمسار المناورة والانتظار الذي تنتهجه قيادة السلطة الفلسطينية، فإنّ ممثل الجبهة الشعبية انسحب من هذا الاجتماع بعد مشادة مع الرئيس عباس. وفسّرت الجبهة الشعبية انسحابها بأنه كان "رفضاً للبيان السياسي الذي يراوح في مستنقع المفاوضات والرهان الأوحّد على المجتمع الدولي، والتنكّر للمقاومة والوحدة"، واحتجاجاً على ما سمّته الجبهة الشعبية "التنمر من قبل الرئيس ومرافقه".¹⁰⁷

وكانت الجبهة الشعبية، قد شكت من حصار مالي تفرضه عليها "القيادة المتنفّذة"، بحسب تعبيراتها، يهدف إلى كسرها، وابتزازها، ومساومتها على حقوق الشعب الفلسطيني وثوابته، داعية "القيادة المتنفّذة" لمغادرة نهج أوصلو، وتنفيذ قرارات الإجماع الوطني المتوافق عليها، لا سيّما "إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس وطنية ديمقراطية تعيد الاعتبار للمشروع الوطني، وإنهاء حالة التفرد بالقرار والهيمنة على مقدرات الشعب الفلسطيني".¹⁰⁸

كان ذلك السجال بين الشعبية وفتح، في حين تحدثت مصادر إعلامية عن "حرب فتاوية على الشعبية"، وعن حملة مستمرة طويلة، من السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية ضدّ كوادر الشعبية، انتقلت إلى حدّ "التنسيق الأمني مع الاحتلال، وتبادلٍ دوريٍّ للمعلومات حول جميع القضايا التي تخصّ الجبهة، سواء على مستوى بنيتها وهيكلتها التنظيمية، أو قيادتها الرديفة التي تقود التنظيم في الضفة، بعد الاعتقالات الواسعة التي أقدم عليها الاحتلال بحق قيادات وكوادر وازنة، خاصة بعد عملية بوبين التي آلت الاحتلال"، وذلك بالإضافة إلى "تجفيف الموارد المالية للجبهة". وذكرت هذه المصادر أن اعتقال القيادة في الجبهة الشعبية خالدة جرار لدى الاحتلال الإسرائيلي جاء في هذا السياق، دافعة ثمن معارضتها للرئيس الفلسطيني محمود عباس.¹⁰⁹ وكانت الشعبية قد اتهمت الرئيس الفلسطيني محمود عباس بخضم مخصصاتها المالية، من منظمة التحرير، واصفة ذلك، بالقرصنة على أموالها.¹¹⁰

من اللافت أنّ هذا التوتر، والسجال، يأتي في الوقت نفسه الذي كانت تشاع فيه خطابات التقارب والمصالحة، والسعي نحو انتخابات تشريعية، كما سبق عرضه، وهو ما يعرّز المواقف التي كانت ترى في خطاب السلطة الفلسطينية مرتفع السقف نحو الاحتلال، أو الإدارة الأمريكية،

أو المصالحة مع حماس، مناورة لشراء الوقت، وهو الأمر الذي بدا في اجتماع "القيادة الفلسطينية" المشار إليه (أيار/مايو 2020)، إذ ذكرت المصادر الإعلامية أنّ ذلك الاجتماع شهد مشادات كلامية، ومنعاً من الحديث وتهديداً بمنع استكمال المداخلة بالقوة، وقد رفض الرئيس محمود عباس في أثناءه الإجابة على الأسئلة التي وُجّهت له حول كيفية تنفيذ القرارات التي أعلن عنها، بما في ذلك وقف التنسيق الأمني. وبالإضافة لما جرى مع ممثّل الجبهة الشعبية، فقد مُنِع ممثّل الديمقراطية من تقديم مداخلته، ومنع عباس زكي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، من إكمال مداخلته التي تركّز على الخطوات العملية لتنفيذ تلك القرارات.¹¹¹

هذا التوتر في العلاقات الوطنية تراجع في مرحلة لاحقة بعد لقاءات الرجوب - العاروري، وتفاهات إسطنبول، واجتماع الأمناء العامّين، والاتفاق على الذهاب إلى الانتخابات. ثم عاد التوتر لاحقاً بعد قرار السلطة الفلسطينية باستئناف العلاقات مع الاحتلال، بما في ذلك التنسيق الأمني، وهو ما استنكرته جميع الفصائل الفلسطينية. فقد عدّته حركة حماس ضربة لكل القيم والمبادئ الوطنية ومخرجات اجتماع الأمناء العامّين للفصائل الفلسطينية، وأنه يمثّل طعنة للجهود الوطنية نحو بناء شراكة وطنية، واستراتيجية نضالية لمواجهة الاحتلال، والضمّ، والتطبيع، و"صفقة القرن"، مطالبة السلطة الفلسطينية بالتراجع عن هذا القرار وترك المراهنة على بايدن.¹¹²

وعلى نحو مماثل لموقف حماس، كان موقف حركة الجهاد الإسلامي، التي رأت في عودة مسار علاقة السلطة الفلسطينية بالاحتلال، انقلاباً على كل مساعي الشراكة الوطنية، وتحالفاً مع الاحتلال بدلاً من التحالف الوطني، بحسب تعبيرها، واصفة هذه العلاقة بالمرحمة والمجرمة، وبأنها خروج على مقررات الإجماع الوطني، ومخرجات اجتماع الأمناء العامّين للفصائل، وتعطيل لجهود تحقيق المصالحة الداخلية، وأنها تخدم التطبيع الخياني الذي أجمعت القوى على رفضه والتصدي له.¹¹³

وبدورها رأت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في إعلان السلطة، عن إعادة العلاقات مع الاحتلال، أنه عجز واستسلام، ينسف قرارات المجلسين الوطني والمركزي بالتحلّل من الاتفاقيات الموقّعة مع الاحتلال، وينسف نتائج اجتماع الأمناء العامّين الذي عُقد في بيروت، ويفجّر جهود المصالحة التي أجمعت القوى على أنّ أهم متطلباتها يكمن في الأساس السياسي النقيض لاتفاقيات أوسلو.¹¹⁴ بينما دعت الجبهة الديمقراطية لوقف ما عدّته تدهوراً خطيراً في الموقف السياسي، ودعت لاحترام قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الأخيرة سنة 2018، وقرارات المجالس المركزية، وقرار الاجتماع القيادي الفلسطيني في 2020/5/19، ومخرجات اجتماع الأمناء العامّين في 2020/9/3.¹¹⁵

استمرت القوى الفلسطينية، مع دخول سنة 2021، في الاستعداد للانتخابات، ودارت حوارات بين حركتي حماس وفتح لتشكيل قائمة مشتركة، وذلك بالرغم من عودة السلطة الفلسطينية لاستئناف علاقتها بالاحتلال. ولم ينعكس الجانب الإيجابي، في العلاقات الوطنية، كالمضي نحو الانتخابات، على الحريات وأجواء العمل العام، فقد صرّحت أوساط قيادية من حركة حماس داخل الضفة الغربية، بأنّ سياسات الاعتقال السياسي، والاعتداءات، وتكميم الأفواه، مستمرة، ولم تتوقف، وذلك في حين يستمرّ قطع رواتب أسرى محرّرين، وملاحقة راية حركة حماس.¹¹⁶

إلا أن العلاقات الوطنية تدهورت، بعد إلغاء قيادة السلطة الفلسطينية للانتخابات، وتساعد شعبية حركة حماس، لكونها الفصيل الأبرز في قيادة معركة سيف القدس، التي جاءت تصعيداً في الرد على الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين في القدس، ابتداء من أحداث طالت ساحة باب العامود، ومروراً بمساعي إسرائيلية لتهجير سكان حيّ الشيخ جراح، ثم محاولة اقتحام المسجد الأقصى في أواخر شهر رمضان 1442هـ، وقد كان لافتاً بعد انتهاء المعركة، تنفيذ أجهزة السلطة الفلسطينية حملة أمنية، مسّت العشرات من المتظاهرين الذين خرجوا في سياق أحداث القدس.¹¹⁷ كما أسهم مقتل الناشط نزار بنات على يد قوّة أمنية تتبع السلطة الفلسطينية، في تدهور العلاقات الوطنية، وجنوح السلطة الفلسطينية إلى القوّة الأمنية، وهو ما استدعى ردود أفعال ومظاهرات احتجاجية في مدن الضفة الغربية، قمعتها أجهزة السلطة الفلسطينية بعنف بالغ، وباستخدام نشطاء حركة فتح، وهو ما رأى فيه مراقبون زيادة في الفجوة التي تعمق انعدام الثقة بين الشارع الفلسطيني وقيادة السلطة.¹¹⁸ وقد رفع المتظاهرون المحتجون سقف مطالبهم، بالدعوة لإسقاط "النظام"، والرئيس الفلسطيني محمود عباس.¹¹⁹

استمرت العلاقات الوطنية بالتردي، مع رفض الرئيس الفلسطيني الحوار مع حركة حماس، في وساطة قدّمتها بعض الشخصيات المستقلة، إذ اشترط الرئيس الفلسطيني على حركة حماس الاعتراف بما سمّاه "قرارات الشرعية الدولية"،¹²⁰ ثم لتزداد الحملة الأمنية تصاعداً، مع تصاعد أعمال المقاومة في الضفة الغربية، وتنامي ظاهرة المطاردين والمسلحين في بعض مناطقها، ولا سيّما مخيم جنين، فقد عادت السلطة الفلسطينية لتلاحق جميع الفعاليات الوطنية ذات الطابع الشعبي والرمزي، أو المقاوم، لجميع الفصائل الفلسطينية المعارضة،¹²¹ وليس لحركة حماس وحدها فحسب.

يرى محللون أن هذه العودة للاستناد الكامل للقوّة الأمنية، ناجمة عن تراجع شعبية السلطة، وانسداد أفقها السياسي، وفقدانها للشرعيات المؤسّسة لها والمبرّرة لوجودها، سواء الشرعية السياسية، أم الشعبية الانتخابية، أم قدرتها على القيام بوظيفتها الاجتماعية والاقتصادية في تعزيز صمود الفلسطينيين، الأمر الذي يضطرها، إلى الاستناد لوظيفتها الأمنية، وإثبات أهميتها للرعاة الدوليين والإقليميين وللاحتلال الإسرائيلي.¹²²

انعكست هذه الممارسات بالتأكيد على شعبية حركة فتح، التي يجري توظيفها لحماية الخطّ الرسمي للسلطة الفلسطينية، كما أنها تزيد من انحياز شعبية القيادة الراهنة لفتح، في مقابل قيادات حماس أو قيادات فتحاوية أخرى انحازت عن القيادة الراهنة، وذلك وفق ما تُبيّنه استطلاعات رأي، غير متّهمة بالانحياز لخصوم قيادة السلطة الفلسطينية، كما في استطلاع الرأي الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، في الفترة الواقعة ما بين 9-2021/6/12، أي بعد إلغاء الانتخابات، وبعد معركة سيف القدس، ففي حين قال ما نسبته 77% من المستطلعة آراؤهم، إن حركة حماس خرجت منتصرة من الحرب، وقيم 75% أداءها بأنه ممتاز، فإن 13% فقط قال إن أداء حركة فتح كان ممتازاً، و11% كان لأداء حكومة السلطة الفلسطينية، و8% لأداء الرئيس عباس، وكان لافتاً في هذا الاستطلاع أنّ الذين يعتقدون أن أداء حماس كان ممتازاً نسبتهم الأعلى جاء من الضفة بواقع 80%، مقارنة بقطاع غزة التي بلغت 67%.¹²³

وفي الاستطلاع نفسه، عارض 65% قرار الرئيس عباس تأجيل الانتخابات، وبينما أيد ما نسبته 59% إسماعيل هنية رئيساً في حال ترشح مقابل محمود عباس الذي حاز على 27% فقط، كما تنال كتلة حركة حماس في حال أجريت انتخابات برلمانية ما نسبته 41% مقابل 30% لحركة فتح، و12% لكافة القوائم الأخرى التي شاركت في انتخابات 2006 مجتمعة، كما قال ما نسبته 36% إنهم كانوا سيصوتون لكتلة حماس في الانتخابات الملغاة، مقابل 19% لحركة فتح، و9% لقائمة التحالف بين ناصر القدوة ومروان البرغوثي، و3% لقائمة محمد دحلان. وبالنسبة لبقية القوائم التي كان يفترض أن تشارك في الانتخابات الملغاة؛ فقد حصلت قائمة "المبادرة الوطنية" على 2%، واجتازت نسبة الحسم كل من قائمة "نبض الشعب" التابعة للجبهة الشعبية، وقائمة "معاً قادرون" بقيادة سلام فياض، وقائمة "التغيير الديمقراطي" برئاسة إبراهيم أبو حجلة وقائمة "فلسطين للجميع" بقيادة مفيد الحساينة، ولم تتمكن بقية القوائم من اجتياز نسبة الحسم.¹²⁴

ويتضح مما سبق أن مشروع الانتخابات التشريعية الملغاة قد ألقى بظلالٍ ثقيلة على حركة فتح، التي انقسمت إلى ثلاث كتل كبيرة؛ الأولى هي الكتلة الرسمية الممثلة لتيار الرئيس محمود عباس، والثانية هي كتلة التحالف بين الأسير مروان البرغوثي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وبين ناصر القدوة عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، الذي تولّى رئاستها، وقد سجّلت في الانتخابات باسم "قائمة الحرية"، وكان من بين أعضائها عضو المجلس الثوري لحركة فتح فدوى البرغوثي، زوج مروان البرغوثي. وقد كلفت هذه الخطوة ناصر القدوة عضويته في حركة فتح.¹²⁵ وقرّرت السلطة الفلسطينية وقف الدعم عن مؤسسة ياسر عرفات التي يديرها القدوة،¹²⁶ ثم أقالته القدوة لاحقاً من رئاسة المؤسسة.¹²⁷ أما الكتلة الثالثة، فهي كتلة تيار النائب المفصول من حركة فتح والقيادي السابق فيها، محمد دحلان، والتي ترشحت باسم "كتلة المستقبل"، وكان على رأسها سمير المشهراوي، وهذا بالإضافة إلى توزع عناصر آخرين من حركة فتح على قوائم المستقلين.

إن انقسام حركة فتح وتشقت أصوات ناخبها مقابل وحدة حركة حماس، كان من شأنه أن يجعل الانتخابات مقامرة غير محسوبة، بالنسبة لقيادة حركة فتح، كما رأت العديد من التحليلات.¹²⁸ وكانت استطلاعات رأي، قبل الانتخابات الملغاة، قد منحت حركة حماس 32.4% من المستطلعة آراؤهم، بينما منحت القائمة الرسمية لحركة فتح 17.2%، وقائمة تيار محمد دحلان 13.9%، وقائمة مروان البرغوثي - القدوة 8.6%.¹²⁹

وفي حين سجلت حماس قائمة واحدة باسم "القدس موعداً"، فإن اليسار الفلسطيني، سجّل في أربع قوائم رسمية، على الأقل، هي قائمة الجبهة الشعبية باسم "نبض الشعب"، وقائمة الجبهة الديمقراطية باسم "التغيير الديمقراطي"، والمبادرة الوطنية الفلسطينية باسم "المبادرة الوطنية الفلسطينية للتغيير وإنهاء الانقسام"، وتحالف حزب الشعب وحزب فدا باسم "اليسار الموحد". وفي استطلاع للرأي سابق على موعد تلك الانتخابات الملغاة، قال ما نسبته 4.1% أنهم سيصوتون لقائمة "نبض الشعب" (الجبهة الشعبية)، وما نسبته 3% قالوا بأنهم سيصوتون لقائمة "المبادرة الوطنية"، كما قال 1.8% بأنهم سيصوتون لقائمة "معاً قادرون" (سلام فياض)، فيما لم تحصل باقي القوائم على نسبة الحسم.¹³⁰ يعطي ذلك مؤشراً على عجز المجموع إزاء الحالة الوطنية عموماً، وحالة الاستقطاب بين حركتي فتح وحماس، إذ ما يزال اليسار الفلسطيني غير قادر على توحيد صفوفه، بالإضافة إلى نزيفه المستمر بما يكشف عنه التأييد الشعبي إلى الدرجة التي لا تستطيع فيها الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وحزب فدا الوصول إلى نسبة الحسم.

ومع إلغاء الانتخابات التشريعية، وتجريف الحالة السياسية عموماً، وإلغاء الانتخابات الطلابية بسبب جائحة كورونا COVID-19، وتعطيل التعليم الوجاهي، ولا سيما جامعة بيرزيت، الجامعة التي تعدّ الأكثر قدرة تمثيلية على عكس أحجام القوى الفلسطينية في الشارع الفلسطيني،¹³¹ إذ كانت آخر انتخابات طلابية فيها في سنة 2019، ومنذ الانتقال للتعليم الإلكتروني، ومجلس الطلبة معطل فعلياً، وبالتالي تعطل إجراء الانتخابات،¹³² فإن مجال النشاط السياسي ظلّ محصوراً، كانتخابات نقابة المهندسين التي فازت برئاستها نادية حبش، في تحالف جمع حركة حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باسم "قائمة العزم الهندسية".¹³³ والجولة الأولى من الانتخابات المحلية التي سبق استعراضها وتحليل دوافعها ومجرياتها.

أما على المستوى الداخلي للقوى الفلسطينية، فإنّ الحدث الأبرز كان بإجراء حركة حماس انتخاباتها الدورية، الإقليمية والعامة، والتي انتهت في الربع الثالث من سنة 2021، فأفرزت مكاتبها القيادية لإقليم قطاع غزة، والذي عاد وتولّى رئاسته يحيى السنوار في دورة ثانية، وإقليم الخارج والذي فاز برئاسته رئيس حركة حماس السابق خالد مشعل، وإقليم الضفة الغربية الذي عاد لرئاسته صالح العاروري، وانتخبت الحركة مجدداً إسماعيل هنية رئيساً لها،

وصالح العاروري نائباً للرئيس،¹³⁴ وأنجزت انتخابات شوراها المركزي، وتشكيل لجنتها التنفيذية (المكتب السياسي)، وتوزيع دوائر العمل في الحركة، وهو ما قد يُعدّ إنجازاً مستمراً للحركة. وسط حالة الجمود العام الذي تعانيه الحركة الوطنية، ولا سيّما مع ظروف الحصار والملاحقة التي تعانيها حركة حماس، والانفصال الجغرافي الذي يعانيه الفلسطينيون جميعاً.

خامساً: انعكاس الحالة العامة على مؤسسات المنظمة والسلطة

يتضح مما سبق، موقع المؤسسات الفلسطينية العامة، سواء منظمة التحرير الفلسطينية، أم مؤسسات السلطة الفلسطينية، من مجمل الظرف السياسي العام، ذلك المتعلق بالصراع مع الاحتلال وتحولات خطاب السلطة الفلسطينية تجاهه، أو المتعلق بالعلاقات الوطنية الداخلية، وفشل مسار المصالحة والانتخابات. فلم ينطلق مشروع الانتخابات ليعيد بناء هذه المؤسسات كما وعد المتحاورون، ولا سيّما من حركتي فتح وحماس، وظلت حكومة اشتية حكومة إشكالية، لا تحظى بالتوافق الوطني، كما سبق بيانه. وأما المجلس التشريعي فقد حلّته السلطة بالاستناد إلى المحكمة الدستورية في كانون الأول/ ديسمبر 2018، بينما وعلى نحو منفرد أعيد تشكيل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وانتخاب عباس رئيساً لها، بالتشاور مع من حضر من فصائل المنظمة، ومقاطعة الجبهة الشعبية، في أيار/ مايو 2018.¹³⁵ ويمكن القول إنّ حال المؤسسات العامة ظلّ رهين هذه الحالة، على الرغم من كل التطورات والأحداث الضخمة، التي مرّت بالسنتين محلّ البحث.

كان آخر اجتماع للمجلس المركزي لمنظمة التحرير، اجتماع دورته الثلاثين في 2018/10/28، ولا توجد أي معلومات عن أي دورات تالية في موقع المجلس الوطني،¹³⁶ أو موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، ولم ينعقد المجلس في السنوات التالية، وذلك بخلاف لائحة المجلس الداخلية التي تنصّ على انعقاده دورياً بدعوة من رئيسه، مرة كل ثلاثة أشهر، أو في دورات غير عادية، بدعوة من رئيسه، بناء على طلب من اللجنة التنفيذية، أو من ربع عدد أعضاء المجلس.¹³⁷ وكان المجلس المركزي قد انعقد، بحسب المعلومات المنشورة على موقع وكالة وفا، ثلاث مرات في سنة 2018، وذلك بعد انقطاع قارب الثلاث سنوات، إذ كانت آخر اجتماعاته قبل ذلك في آذار/ مارس 2015،¹³⁸ مما يعني أن تعطيل لائحة المجلس المركزي أمر معتاد، وهو ما يعني بدوره، التعتيل الفعلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، لكون المجلس المركزي، هو المؤسسة الوسيطة بين اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وبين المجلس الوطني، فقد كان آخر انعقاد للمجلس الوطني في الفترة الواقعة بين 2018/4/30 و2018/5/3.¹³⁹

وفي حين أن منظمة التحرير معطّلة من الناحية الفعلية، وتُستدعى مؤسساتها بين فترات متباعدة في سياقات سياسية داخلية وخارجية، دون أن يكون لقراراتها أثر في السياسات العامة، كقرار المجلس المركزي في دورته السابعة والعشرين المنعقدة في يومي 4-5/3/2015، والذي نصّ فيه على: "وقف التنسيق الأمني بأشكاله كافة مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي، في ضوء عدم التزامها بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين"،¹⁴⁰ فإنّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اتخذت قراراً بعقد دورة جديدة للمجلس المركزي في موعد أقصاه كانون الثاني/يناير 2022.¹⁴¹

وعلى صعيد اللجنة التنفيذية، فقد استقالت منها حنان عشاوي في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، التي قالت إنّ اللجنة التنفيذية تعاني من التهميش، ودعت لإجراء إصلاحات، وتفعيل منظمة التحرير، وإعادة الاعتبار لصلاحياتها ومهامها، وقبّل الرئيس الفلسطيني محمود عباس استقالتها في وقت لاحق.¹⁴²

مع التعطيل الفعلي لمنظمة التحرير، وحلّ المجلس التشريعي، وإعادة تشكيل الجهاز القضائي، وكون الحكومة غير برلمانية ولا توافقية، وهي حكومة الرئيس ويرأسها عضو في اللجنة المركزية لحركة فتح، ومع انهيار مسار المصالحة، وإلغاء مشروع الانتخابات، وزيادة الاستناد للقوة الأمنية، فإنه يمكن القول إنّ الاتجاه العام لنمط الإدارة في المؤسسة الفلسطينية هو اتجاه شمولي أممي، يتركز في عدد محدود من الأفراد.¹⁴³ وقد كان المعنيون بالشأن العام الفلسطيني يحذرون من هذا الاتجاه منذ سنوات،¹⁴⁴ وهو ما يعني أن السلطة الفلسطينية تسير باتجاه تكريس هذا النمط من الإدارة، بما يجعله نمطاً بنوياً ثابتاً.

وكان الفريق الأهلي الفلسطيني لدعم شفافية الموازنة العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2021، قد كشف أنّ أمن السلطة الفلسطينية يحظى بالحصة الأكبر من ميزانية السلطة الفلسطينية، فقد أنفق في النصف الأول من سنة 2021 ما يزيد على 50 مليون شيكل إسرائيلي (نحو 16 مليون دولار) على إصلاح قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية. كما تلقت تلك القوات 1,675 مليون شيكل (نحو 538 مليون دولار)، أي ما يزيد على 22% من إجمالي ميزانية السلطة، حُصّص 88% منها للرواتب، بزيادة بلغت 115 مليون شيكل (نحو 37 مليون دولار) مقارنة بالأشهر الستة الأولى من سنة 2020.¹⁴⁵ فمن غير المستغرب حينئذ أن تقول ما نسبته 56% أن السلطة الفلسطينية قد أصبحت عبئاً على الشعب الفلسطيني، بينما تقول ما نسبته 35% فقط أنها إنجاز للشعب الفلسطيني.¹⁴⁶

ويبقى من مؤسسات السلطة الفلسطينية، المجلس التشريعي، الذي حلّته السلطة. إلا أنه ومن المفارقات، ظلّ نواب حماس في غزة يعقدون المجلس التشريعي ويصدرون القرارات،¹⁴⁷ حتى بعد اتجاه حركتي حماس وفتح للذهاب إلى الانتخابات الملغاة لاحقاً، وبالرغم من بيان اجتماع الفصائل

في القاهرة في شباط/فبراير 2021، الذي استند في توصياته إلى مرسوم الرئيس عباس حول مواعيد الانتخابات المتوالية. وقد استند هذا المرسوم بدوره إلى قرار المحكمة الدستورية التي حلتّ المجلس التشريعي، الأمر الذي يكشف عن حجم المفارقات والمناكفات في الساحة الفلسطينية. وكان هذا التقرير قد سبق إلى استعراض حالة حكومة محمد اشتية، ومن ثم يتضح بذلك موقعها من حالة المؤسسات الوطنية، ومجمل الحالة الوطنية.

أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في 2020/5/19، انسحاب منظمة التحرير ودولة فلسطين "من جميع الاتفاقات والتفاهات مع

سادساً: التنسيق الأمني بين المنارة والتنشيط

الحكومتين الأميركية والإسرائيلية، ومن جميع الالتزامات المترتبة على تلك التفاهات والاتفاقات، بما فيها الأمنية"¹⁴⁸، وهو إعلان، لو أخذ بحرفيته، وكان ثمّة نية حقيقية لإنفاذه، فإنه يعني بالضرورة قراراً بالمواجهة. فعمومه يقتضي سحب الاعتراف بـ "إسرائيل"، والانسحاب من الاتفاقيات الاقتصادية معها، وإطلاق يد الجماهير لالتقاط المبادرة لمواجهة الاحتلال، بيد أنّ شيئاً من ذلك لم يحصل.

جاء هذا الإعلان في سياق تحوّل إلى أزمة تخنق مشروع السلطة، وذلك بعد إعلان بنيامين نتنياهو، رئيس حكومة الاحتلال وقتها، عن مشروعه لضمّ أجزاء من الضفة الغربية، وهو ما يعني فعلياً إعلاناً بوفاة مشروع التسوية، وإلغاءً لمبررات وجود السلطة، بعد أن كرّس الاحتلال الإسرائيلي وقائعه الاستعمارية على الأرض، ولم يبقَ عليه إلا الترسيم القانوني لذلك. وهو ما يعني بالضرورة إعلاناً عن استحالة إقامة دولة ذات معنى بالضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وتكريساً للوضع الوظيفي القائم للسلطة في حماية الاحتلال، وتفريغاً لأيّ مفاوضات محتملة من قيمتها، طالما أنّ الوقائع الاستعمارية هي مرجعية تلك المفاوضات. وقد ترابط هذا الظرف، مع التطبيع الإماراتي الإسرائيلي حينها، وإعلان خطة ترامب للقضية الفلسطينية، ومن ثم كان التقارب مع حماس، والإعلان عن التنصّل من الاتفاقيات، ووقف تسلّم المقاصة.¹⁴⁹

لم يتعلق وقف تسلّم أموال المقاصة بالموقف السياسي فحسب، بل اتصل بقرار الاحتلال الإسرائيلي الاقتطاع من المقاصة ما يساوي ما تدفعه السلطة الفلسطينية من مخصصات للأسرى وعائلات الشهداء، وهي مشكلة قديمة، سابقة على قرار السلطة المستجّد بوقف تسلّم أموال المقاصة المشار إليه. فقد امتنعت السلطة عن تسلّم المقاصة في شباط/فبراير 2019،¹⁵⁰ بسبب اقتطاع الاحتلال منها ما يساوي مدفوعات السلطة للأسرى وعائلات الشهداء، وهو الأمر الذي أدخل السلطة الفلسطينية في أزمة اقتصادية، واضطرها حينها أن تدفع من 50% إلى 60% من

رواتب موظفيها التي تزيد عن ألفي شيكل (نحو 550 دولار)،¹⁵¹ لتعود السلطة تالياً وتتسلم أموال المقاصة منقوصة، في تشرين الأول/أكتوبر 2019، بالرغم من استمرار الاقتراع منها.¹⁵² فلم يكن جديداً إذاً قرار السلطة بالامتناع عن تسلم أموال المقاصة، ثم العودة لتسلمها دون تغيير في الشروط الإسرائيلية، وهو ما تكرر هذه المرة كذلك.

بالإضافة لرفض تسلم أموال المقاصة، بما سينعكس بالضرورة على القدرة الاقتصادية للناس، إذ يترتب عليه عجز السلطة الفلسطينية عن دفع الرواتب كاملة،¹⁵³ لا سيما إذا أُضيف إلى أزمة المقاصة الأزمة الاقتصادية العامة الناجمة عن أزمة جائحة كورونا، ومن ثم تراجع مداخيل السلطة، فإنّ المظهر الآخر لوقف التنسيق الأمني، تمثّل في سحب السلطة الفلسطينية قواتها من المناطق ج، وب، التي يتطلب وجودها فيها موافقة من الاحتلال الإسرائيلي وفق الاتفاقات الموقعة. وقد أعلن محمد اشتية، رئيس وزراء حكومة السلطة الفلسطينية، أنّ قرار وقف العمل بالاتفاقيات مع "إسرائيل" "أصبح سارياً، وبدأت المؤسسات الفلسطينية الرسمية تنفيذه"، وذلك خلال لقائه مع "منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط" نيكولاي ملادينوف Nickolay Mladenov في مدينة رام الله.¹⁵⁴

سوى ذلك، لم تظهر مفاعيل أكثر وضوحاً لقرار وقف التنسيق الأمني، لا سيما مع عدم انعكاسه عملاً ميدانياً في الواقع، ومع استمرار السلطة الفلسطينية في بعض إجراءاتها، التي لا تنسجم مع قرار وقف التنسيق الأمني، ولا مع خطوات المصالحة، كامتناعها عن دفع رواتب عدد من أسرى حماس، وامتناعها عن صرف الرواتب التقاعدية لنواب حماس في المجلس التشريعي المنحلّ. فقد كانت هذه الإجراءات تواكب بشكل مستمر قرار وقف التنسيق الأمني، ولم يجرِ فعلياً تفعيل مقاومة شعبية شاملة في ساحة الضفة الغربية، ولم يتجاوز ما أعلن عنه، بيان يتيم لما سمي بالقيادة الموحدة للمقاومة الشعبية، والذي بدوره لم يتجاوز حدّ الدعوة لبعض الخطوات الرمزية كرفع الأعلام، ورايات الحداد السوداء، والوقفات الاحتجاجية،¹⁵⁵ وهي خطوات شكلية لا يقيم لها الاحتلال وزناً.

اقتصرت مظاهر وقف التنسيق مع الاحتلال، على الامتناع عن استلام أموال المقاصة، وسحب القوات من المناطق ج، وب، وعدم القدرة على تجديد واستصدار الوثائق الشخصية للفلسطينيين، كالهويات وشهادات الميلاد، إذ يتطلب ذلك رفع السجلات المدنية للاحتلال الإسرائيلي، والذي يتحكم في كامل مجالات حياة الفلسطينيين وحركتهم، من ثم لا قيمة عملية، بناء على ذلك، لأي وثيقة تصدرها السلطة الفلسطينية ولا يعترف بها الاحتلال،¹⁵⁶ وذلك في حين جرى الحديث عن امتناع الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية عن نقل المعلومات لأجهزة الاحتلال الإسرائيلي، وإتلافها لمفاتها السرية خشية من مصادرة الاحتلال الإسرائيلي لها في حال اقتحم مقراتها.¹⁵⁷



الجانب الأهم والأعمق في ملف التنسيق الأمني، هو نقل المعلومات للاحتلال الإسرائيلي، والذي بدوره نفى حصول أيّ تغيير في التنسيق الأمني على هذا المستوى. فقد نقلت بعض المصادر الإعلامية الإسرائيلية، عن مستويات أمنية إسرائيلية، تصريحات مفادها، أنه لا يمكن للرئيس الفلسطيني محمود عباس وقف التنسيق الأمني، لما يمكن لذلك من أن يفيد خصومه السياسيين وقوى المعارضة، لا سيّما حماس والجهاد. كما أشارت الأوساط الأمنية الإسرائيلية، إلى عدم جدية الرئيس الفلسطيني، والفجوة التاريخية بين تصريحاته التي هي من هذا النوع، وبين ممارسته في الواقع؛ وأكّدت هذه الأوساط أن التنسيق الأمني ما يزال مستمراً وناجماً،¹⁵⁸ وإن كانت مصادر أخرى في جيش الاحتلال، ذكرت أن "قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية توقفت عن تلقي مكالمات من الجيش الإسرائيلي، ولا تقوم بتنسيق أمني مع إسرائيل"،¹⁵⁹ مرجحة أن يكون ذلك تكتيكاً في سياق المنافسة مع حماس، ومتوقعة استئنافه قريباً.¹⁶⁰ إلا أنّ التصريحات التي نقلتها صحيفة النيويورك تايمز The New York Times، عن حسين الشيخ، وزير الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية، كما أكّدها الواقع، عن كون السلطة ستعتقل كل من يخطّط لمهاجمة الإسرائيليين،¹⁶¹ مما يعني أنّ الدور الوظيفي لم يتغيّر، بغض النظر عن الاتصالات الهاتفية من عدمها مع الجانب الإسرائيلي. وقد ذكرت المصادر الإسرائيلية، أنّ أجهزة السلطة الفلسطينية اعتقلت خلية لحماس في مدينة الخليل كانت تخطّط لتنفيذ عملية عسكرية ضدّ أهداف إسرائيلية.¹⁶² إنّ الوقف الحقيقي للتنسيق الأمني في جانبه الخفي والعميق المشار إليه، يعني بالضرورة استدعاء ردّ فعل من الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما لم يلاحظه عامة الفلسطينيين، وهو ما دعا بعض المراقبين للتساؤل حول جدية هذا القرار، لا سيّما وأن وقف التنسيق الأمني، بحسب هؤلاء المراقبين، "يعادل حلّ السلطة أو انهيارها".¹⁶³

يُضاف إلى ذلك، وهو ما أشارت إليه الأوساط الأمنية الإسرائيلية، من تاريخ قيادة السلطة، في عدم تنفيذ قرارات أو تهديدات من هذا النوع. فمنذ سنة 2010 والرئيس الفلسطيني يلوح بحلّ السلطة الفلسطينية،¹⁶⁴ وهي تهديدات كان الرئيس الفلسطيني يعود للتصريح بنقيضها تماماً في أوقات أخرى،¹⁶⁵ هذا بالإضافة إلى العديد من القرارات والتوصيات والدعوات لوقف التنسيق الأمني، أو التحلل من الاتفاقيات الموقعة مع "إسرائيل"، من مؤسسات منظمة التحرير، بل وحركة فتح، على الأقل منذ سنة 2015.¹⁶⁶

وأياً كانت حقيقة وقف التنسيق الأمني، ومستوياته، فإنّ السلطة الفلسطينية، عادت وأعلنت عن استئنافها التنسيق الأمني في 2020/11/17، على لسان عضو اللجنة المركزية في حركة فتح، ووزير الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية، حسين الشيخ، الذي برّر العودة للتنسيق الأمني بقوله: "على ضوء الاتصالات التي قام بها سيادة الرئيس بشأن التزام إسرائيل بالاتفاقيات

الموقعة معنا، واستناداً إلى ما وردنا من رسائل رسمية مكتوبة وشفوية بما يؤكد التزام إسرائيل بذلك. وعليه سيعود مسار العلاقة مع إسرائيل كما كان،¹⁶⁷ ومن ثم ستعود السلطة الفلسطينية لتسلم أموال الضرائب من الاحتلال،¹⁶⁸ وتعيد افتتاح مكاتب ومديريات الهيئة العامة للشؤون المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة،¹⁶⁹ وهي المكاتب التي تُعنى بالاتصال بالاحتلال الإسرائيلي. تبين فيما بعد أن حسين الشيخ كان قد أرسل في 2020/10/7 رسالة إلى ما يُعرف إسرائيلياً بالمنسّق، وهو بحسب التعريف الإسرائيلي ”مسؤول وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق“، تضمّنت، رسالة الشيخ، سؤال المنسّق إن كانت ”حكومة إسرائيل ملتزمة بالاتفاقيات والمعاهدات الموقّعة مع الفلسطينيين مع منظمة التحرير أم لا؟ والتي تشكل مرجعاً للعلاقات الثنائية بين الطرفين منذ عام 1993“،¹⁷⁰ ليرد المنسّق بقوله:

فيما يتعلق بخطابك الذي أرسلته في السابع من أكتوبر 2020، تعلن إسرائيل عن استمرار الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية ثنائية القطب لتشكيل الإطار القانوني المطبق الذي يغطي تصرفات كلا الطرفين في القضايا المالية والقضايا الأخرى. واستناداً على هذه الاتفاقيات، تستمر إسرائيل بجمع الضرائب لصالح السلطة الفلسطينية. ولسوء الحظ، فإن السلطة الفلسطينية هي من رفضت استلام هذه التمويلات المجموعة من إسرائيل.¹⁷¹

يلاحظ على هذه المراسلة، أنّها كانت مع مستوى إسرائيلي متدنٍ، وهو ”المنسّق“، الذي يُعدّ الحاكم الإسرائيلي للضفة الغربية، ممّا يكشف طبيعة العلاقة الجارية بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية. كما أنّ في ذلك اعترافاً بـ ”وحدة التنسيق“ التي تُعدّ فعلياً بديلاً عن الإدارة المدنية الإسرائيلية، التي يُفترض حلّها وفق اتفاق أوسلو، كما أنّ رسالة حسين الشيخ للمنسّق كانت قبل بدء الانتخابات الأمريكية بشهر تقريباً، فلم تنتظر السلطة الفلسطينية حتى تسفر الانتخابات الأمريكية عن الفائز، مما يعني أنّ قرار وقف التنسيق لم يكن استراتيجياً ولا حقيقياً، وإنما كان مناورة، كما رأى العديد من المراقبين من البداية،¹⁷² وهو ما ينسجم مع عدم رغبة السلطة في تغيير المسار أو الدخول في مواجهة مع الاحتلال، ويدلّ في الوقت نفسه، على رغبتها في أن تعيد استئناف العلاقات مع الاحتلال بالتزامن مع ظهور الإدارة الأمريكية القادمة، سواء كانت إدارة ترامب، أم إدارة بايدن.

كما يُلاحظ، أنّ المراسلة تضمّنت سؤالاً من السلطة للاحتلال إن كان الاحتلال ما يزال ملتزماً بالاتفاقيات، مع أنّه يُفترض، وكما في الإعلان الرسمي للسلطة، أنّ السلطة قد تحلّت من التزامها بهذه الاتفاقيات، ومن ثم فلا معنى لسؤال ”الطرف الآخر“ عن موقفه من الاتفاقيات إن كان ثمة خيار استراتيجي فلسطيني بالتحلّل منها. ولا يقلّ عن ذلك كلاً أهمية توقيت استئناف العلاقات مع الاحتلال، الذي جاء في أثناء حوارات حماس وفتح لاستئناف مشروع الانتخابات التشريعية،

وهو أمر يعني أن اتجاه السلطة نحو الانتخابات غير مؤسس على تحوّل في السياسة، الأمر الذي أثار المخاوف من أن تمنح تلك الانتخابات الشرعية لمسار السلطة، وبغطاء من حركة حماس، دون أن يثمر ذلك مصالحة حقيقية، أو اتجاهاً بتغيير المسار السياسي.

وتجدر الإشارة هنا، إلى سابقة للسلطة في وقف اتصالاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، تحديداً في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، بعد قرار إدارة ترامب نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، وعزمها إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية،¹⁷³ وهو ما تمّ لاحقاً، أي إغلاق المكتب. وقد تزامنت إعلانات السلطة تلك، مع حوارات مع حركة حماس، أفضت إلى توقيع اتفاق بينهما في القاهرة، في 2017/10/12،¹⁷⁴ بيد أنّ هذا الاتفاق ما لبث أن انفجر في 2018/3/13، إثر تفجير استهدف موكب رئيس وزراء حكومة السلطة وقتها رامي الحمد الله.¹⁷⁵ وقد تبادلت الحركتان الاتهامات حول ذلك، وظلّت العلاقات بينهما تراوح مكانها، ما بين القطيعة والتصعيد، حتى جاء التقارب في مطلع سنة 2020، كما سبق عرضه. إن أهمية الإشارة هنا في التشابه النسبي بين تجربة 2018/2017 و2021/2020، من حيث رفع سقف الخطاب والتقارب مع حماس، ثم العودة عن ذلك.

لقد انتهت سنة 2020، باستئناف التنسيق الأمني، اتصالاً مع آخر سنة 2019، الذي أحصى فيه 4,703 انتهاكات لأجهزة السلطة متعلقة بالحريات السياسية، منها 1,079 حالة اعتقال.¹⁷⁶ وأعلنت في السياق نفسه مصادر إسرائيلية أن السلطة الفلسطينية أغلقت في سنة 2019 ما يقارب 300 جمعية ومؤسسة محسوبة على الحركات الإسلامية.¹⁷⁷ وفي المقابل أعلن جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) (Shabak) Israel Security Agency—ISA أن استقرار السلطة الفلسطينية مسلحة إسرائيلية، محدّراً من المسّ بها وتأثير الاقتطاع من أموال المقاصّة عليها.¹⁷⁸

من جديد يبيّن موقف الشاباك نمط العلاقة القائم على التنسيق الأمني، وهو ما ينسجم مع تصريحات وزير الخارجية الإسرائيلي، يائير لابيد Yair Lapid، الذي صرّح في أيلول/سبتمبر 2021، أن 90% من علاقة "إسرائيل" مع السلطة تدور حول التنسيق الأمني.¹⁷⁹ ومن ثم فإنّ هذا النمط من العلاقة استمرّ على الأقل حتى أيار/مايو 2020، وبرعاية أمنية أمريكية، تمثّلت في زيارة سرية إلى رام الله، قامت بها رئيسة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية Central Intelligence Agency (CIA)، جينا هاسبيل Gina Haspel.¹⁸⁰ وهو ما يتناقض مع قرار وقف الاتصالات مع الولايات المتحدة سالف الذكر، ثم يمكن القول إنّ هذا النمط من العلاقة تجدد في تشرين الثاني/نوفمبر مع إعلان السلطة استئناف علاقاتها بـ"إسرائيل".

فبمجرد استئناف التنسيق الأمني، وبحسب مصادر إسرائيلية، أبلغت السلطة الفلسطينية، مصادر غربية استعدادها لتعديل قانون رواتب الأسرى.¹⁸¹ غير أنّ السلطة لم تجد حلاً لملف

الأسرى سوى بدمجهم في المؤسسات المدنية والأمنية، وإحالة من لا تنطبق عليهم الشروط إلى التقاعد، وفق مرسوم للرئيس عباس مطلع سنة 2021. وقد أبدى الرئيس عباس في وقت لاحق استعداده لمناقشة قضايا حساسة وشائكة فلسطينياً مع الحكومة الإسرائيلية، ومن بينها مسألة رواتب الأسرى، في حال وافقت الحكومة الإسرائيلية على الحديث معه.¹⁸² إلى جانب ذلك، استمرّت السلطة الفلسطينية في قطع رواتب عدد من الأسرى المحرّرين، وآخرين ما يزالون داخل السجون،¹⁸³ وهو ما يعني أنّ خطوات التقارب، أو رفع السقف الخطابى تجاه الاحتلال، لم يغيّر إيجابياً في سياسة السلطة إزاء ملف الأسرى المقطوعة رواتبهم.

بعد استئناف العلاقات مع الاحتلال، رجعت اللقاءات المتعدّدة بين المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين بمستوياتها المدنية المتنوعة، كالصحة مثلاً.¹⁸⁴ وفي الشقّ الأمني، ومنذ استئناف التنسيق، وحتى نهاية سنة 2020، منعت أجهزة السلطة مواجهات شعبية مع الاحتلال الإسرائيلي،¹⁸⁵ وأحبطت تنفيذ بعض عمليات الطعن،¹⁸⁶ وذلك بغض النظر عن الادعاءات الإسرائيلية التي زعمت أن التنسيق الأمني لم ينقطع يوماً، وأن إعلان قطعه لم يكن أكثر من إعلان سياسي.¹⁸⁷

وفي حين وصفت مستويات عليا في السلطة الفلسطينية التنسيق الأمني، بعد استئنافه، بأنه نوع من السيادة ودفاع عن الشعب،¹⁸⁸ فإن الدور الأمني بلغ ذروته بعد الغاء الانتخابات الفلسطينية، وما تبعها من أحداث ضخمة، بعضها رأى فيها المراقبون إخفاقات كبرى للسلطة الفلسطينية، عزّزت من انكشاف شعبيتها، وتآكل شرعيتها. وينطبق على ذلك الدور السلبي للسلطة الفلسطينية والمتباطئ في أثناء معركة سيف القدس، وصفقة لقاحات قريية انتهاء الصلاحية بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي،¹⁸⁹ ومقتل الناشط الفلسطيني نزار بنات، على يد قوّة أمنية فلسطينية.¹⁹⁰ فقد دفعت هذه الوقائع المتسارعة السلطة الفلسطينية للاعتماد على القوّة الأمنية في ترسيخ وجودها، وتأكيد أهميتها للقوى الراحية، فتحدثت المصادر عن دور للسلطة الفلسطينية في تتبع منقذ عملية مسلحة ضدّ قوات إسرائيلية على حاجز زعترة قرب نابلس،¹⁹¹ وعن تصدّي السلطة الفلسطينية لمواجهات شعبية،¹⁹² وفي هذا السياق طلبت السلطة الفلسطينية، بحسب مصادر إسرائيلية، من الاحتلال الإسرائيلي تزويدها بمعدّات لفضّ التظاهرات.¹⁹³

وفيما يبدو أنّه استشعّارٌ من القوى الدولية، وكذلك الاحتلال الإسرائيلي، للمخاطر التي تهدّد استقرار السلطة الفلسطينية بعد معركة سيف القدس، فقد زار مدير المخابرات المركزية الأمريكية وليام بيرنز William Burns مقر رئاسة السلطة في رام الله في آب/ أغسطس 2021، لبحث دعم السلطة الفلسطينية سياسياً ومالياً، وقطع الطريق على حركة حماس،¹⁹⁴ وسبقته زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكي والمسؤول عن الملف الفلسطيني - الإسرائيلي هادي عمرو لرام الله

في تموز/ يوليو 2021،¹⁹⁵ والذي شدّد في لقاء جمعه بالإسرائيليين على أنّ ”الأزمة الاقتصادية في السلطة الفلسطينية، والأزمة السياسية الداخلية، وغياب الشرعية العامة للسلطة الفلسطينية، يخلق وضعاً خطيراً وغير مستقر“؛ ومن ثمّ اقترح ”سلسلة إجراءات اقتصادية يُمكن لإسرائيل اتخاذها، لتحسين الوضع الاقتصادي للسلطة الفلسطينية بشكل سريع نسبياً“.¹⁹⁶ وزار في السياق نفسه، السلطة الفلسطينية في رام الله مدير الاستخبارات البريطانية الخارجية Secret Intelligence Service (MI6) ريتشارد مور Richard Moore.¹⁹⁷ ونجم عن مجمل هذه الترتيبات لقاء بين الرئيس عباس ووزير الحرب الإسرائيلي بني (بنيامين) جانتس Benny Gantz، والذي انتهى إلى قرارات لدعم السلطة الفلسطينية اقتصادياً، كإقراضها 155 مليون دولار، وزيادة عدد تصاريح العمل داخل كيان الاحتلال، دون أن يكون لذلك حتى أيّ أفق سياسي بالنسبة لمشروع التسوية كما تريد السلطة.¹⁹⁸

ولم يخلُ المشهد، من لقاءات تطبيعية في مستويات أخرى، كتنظيم منظمة التحرير لقاء مع شخصيات إسرائيلية في مدينة البيرة،¹⁹⁹ وذلك عقب أحداث القدس المتسلسلة، باب العامود، وحي الشيخ جراح، واقتحام الأقصى، وما تبعها من معركة سيف القدس، ولقاء لجنة التواصل بالسلطة الفلسطينية مع أدباء وفنانين إسرائيليين،²⁰⁰ ولقاء الرئيس عباس وفداً من حزب ميرتس Meretz الإسرائيلي، برئاسة وزير الصحة الإسرائيلي نيتسان هوروفيتس Nitzan Horowitz، في مقر الرئاسة الفلسطينية في مدينة رام الله.²⁰¹ وقد ذكرت مصادر إعلامية أنّ الرئيس عباس طلب من أعضاء حزب ميرتس الذين اجتمع بهم، نقل رسالة إلى وزيرة الداخلية أيليت شاكيد Ayelet Shaked، أعرب من خلالها عن رغبته اللقاء معها، والتي رفضت ذلك بدورها.²⁰² وزعمت مصادر إعلامية، أنّ السلطة الفلسطينية وافقت أن تتعاون في البحث عن الأسرى الذين هربوا من سجن جلبوع،²⁰³ واعتقلوا جميعاً لاحقاً، بيد أنّ الأكثر دلالة هو لقاء الرئيس عباس، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، برئيس جهاز الشاباك الإسرائيلي الجديد رونين بار Ronen Bar. وقد عقد اللقاء سراً، وهو الأول من نوعه مع الرئيس الجديد،²⁰⁴ وإن لم يكن الأول من نوعه مع رئيس الشاباك من بعد استئناف التنسيق الأمني، فقد التقى الرئيس عباس، بالرئيس السابق للجهاز، نداد أرغمان Nadav Argaman، في رام الله في آذار/ مارس 2021، والذي قيل إنه كان عاصفاً، لطلب أرغمان من عباس إلغاء الانتخابات التشريعية،²⁰⁵ بيد أنّ الذي حصل هو إلغاء الانتخابات فعلاً، بعد شهر من هذا اللقاء.

وقد ربطت مصادر إعلامية، ومراقبون، تصاعد حملات السلطة الفلسطينية الأمنية في الضفة الغربية ضدّ النشاط والفصائل الفلسطينية، بلقاء الرئيس عباس برئيس الشاباك الجديد، ولا سيّما أنّ هذا اللقاء جاء بعد تصاعد أعمال المقاومة في الضفة الغربية، خصوصاً في مدينة جنين، والتي كان من معالمها، ظهور مسلحين لحركة حماس وفصائل أخرى في تشييع الوزير الأسبق، والقيادي

في حركة حماس، وصفي قبها. وقد حاولت قوات من السلطة الفلسطينية، اقتحام مخيم جنين، وواجهها صدّ شعبيّ داخل المخيم.²⁰⁶ وقد عبّر نائب محافظ جنين، عن تخوّف السلطة، من مظاهر تشييع وصفي قبها، بقوله إنّها مؤشّر خطير.²⁰⁷ وسّعت السلطة الفلسطينية من منعها لنشاطات الفصائل، فصادرت رايات حركة حماس، وأنزلت يافطات التهنتّة، في أثناء استقبال أسير محرر من قرية زواتا بالقرب من نابلس، وصادرت رايات حماس كذلك في أثناء استقبال أسير محرر من رام الله. واللافت أن هذه الإجراءات لم تقتصر على مناصري حماس، فقد فعلت الشيء نفسه مع موكب استقبال أسير محرر من حركة الجهاد الإسلامي في طمون قرب طوباس، وصادرت رايات الجبهة الشعبية خلال تشييع جثمان الشهيد أمجد أبو سلطان في بيت لحم،²⁰⁸ وذلك مع استمرار الاعتقال السياسي.²⁰⁹ وكانت لجنة أهالي المعتقلين السياسيين بالضفة الغربية قد رصدت 2,578 انتهاكاً تمّ ارتكابها على يد أجهزة السلطة الفلسطينية تتعلق بالحقوق والحريات العامة والقانون، بما في ذلك الاعتقال السياسي، خلال سنة 2021، الذي وصفته بـ”العام الأسود في قمع الحريات“.²¹⁰ كما اختتمت السلطة في كانون الأول/ ديسمبر سنة 2021 بتوسيع دائرة الاعتقالات السياسية،²¹¹ واستهداف قطاعات متنوعة من العمل العام، كالعمل الطلابي، إذ استهدفت أجهزة السلطة بالاقتحام سكنات الكتلة الإسلامية.²¹² وانتقل جهدها الأمني إلى لبنان، فقد اتهمت حركة حماس، مجموعة تابعة للأمن الوطني التابع للسلطة الفلسطينية في رام الله بإطلاق النار على المشيعين لجنّازة الشهيد حمزة شاهين، أحد كوادر الحركة الذي توفي في انفجار تسبب به مسّ كهربائي في مخزن معدّ لمستلزمات مواجهة جائحة كورونا (بما في ذلك إسطوانات أكسجين) كما قالت حماس،²¹³ وأدى إطلاق النار إلى استشهاد ثلاثة من كوادر حماس من المشيعين، بالإضافة إلى إصابة نحو عشرين آخرين بجراح.²¹⁴ وتتصاعد هذه السياسة الأمنية، بما تنعكس السياسات الأمنية المشار إليها على مجمل الحالة الوطنية كما سبق عرضه في هذا التقرير، وبما قد يشير إلى حقبة قادمة أكثر حصاراً للحريات، واعتماداً على القوة الأمنية.

خلاصة اتسمت السنتان 2020 و2021 بتناقض هائل، بين ضرورات المرحلة التي أقرّ بها جميع الفرقاء الفلسطينيين، والتحديات التي تواجه القضية والشعب وقواه، من خطة ترامب، وموجة التطبيع العربي، ومشروع الضمّ، والانتهاج الفعلي لمشروع التسوية، وبين الوقائع والممارسات على الأرض. فقد رفعت ضرورات المرحلة من الخطاب السياسي للسلطة الفلسطينية، الذي ظلّ ملتزماً بالتسوية. وفتحت حواراً للتقارب بين حركتي حماس وفتح، مرّ بمراحل متعدّدة، من الحديث عن الاتفاق على قيادة موحّدة للمقاومة الشعبية، انتهاء بالاتفاق على الذهاب إلى انتخابات متتالية، تشريعية، فرئاسية، وأخيراً للمجلس الوطني لمنظمة التحرير، إلا أنّ

قيادة السلطة الفلسطينية ألغت ذلك كله، ليعود المشهد الفلسطيني الداخلي من جديد، إلى التأزم المعتاد، والجمود، ومراوحة المكان، كما كان دائماً منذ سنة 2007.

وكما رجعت السلطة عن تفاهماتها مع حماس، وألغت الانتخابات، فقد رجعت للتنسيق الأمني، الذي توقّف على نحو معلن من أيار/ مايو 2020 وحتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، وسط تشكيك كبير بجديّة وقفه، وتبعاً لجملة ضخمة من الأحداث، كأحداث القدس المتدرجة من باب العامود إلى حيّ الشيخ جراح إلى المسجد الأقصى، فدخلت المقاومة في غزّة عسكرياً على خطّ المواجهة مع الاحتلال، مما رفع من شعبية حماس والجهد وفصائل المقاومة. فقد استندت السلطة الفلسطينية إلى القوّة الأمنية في تثبيت وجودها، لا سيّما بعد سلسلة من الأحداث المتعلقة بممارساتها، كصفقة اللقاحات مع الاحتلال الإسرائيلي قريبة انتهاء الصالحة وقتل الناشط نزار بنات.

وبتعطيل الانتخابات، ووقف مسار المصالحة، والتعطيل الفعلي لمنظمة التحرير، تكون السلطة قد كرّست الالتزام بنهج اتفاق أوسلو، كما كرست الشمولية الأمنية، والحكم الأحادي المركز في يد نخبة قليلة العدد، نمطاً للإدارة، تشوبه الكثير من اتهامات الفساد وعدم الشفافية، وهو ما كشفت عنه الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية، والسياسات المالية غير المفهومة، كالترقيات في الفئات العليا، مع الخصومات من رواتب الموظفين.

وبسبب جملة هذه الممارسات، تأزّمت علاقة قيادة فتح والسلطة، بأكثر القوى الوطنية، ولا سيّما حماس والجهد الإسلامي والجبهة الشعبية، التي لاحقت قوات السلطة أنشطتها في الضفة الغربية، بما في ذلك الأنشطة الشعبية والرمزية. كما اتهمت الجبهة الشعبية السلطة الفلسطينية بحصارها مالياً، وذلك في حين تحالفت الجبهة الشعبية مع حماس في انتخابات نقابة المهندسين، في مشهد فريد من حيث الممارسة السياسية، في السنتين محلّ البحث، حيث خلّتا من أي ممارسة سياسية، لا سيّما مع تعطيل الانتخابات الطلابية بسبب جائحة كورونا وإلغاء الانتخابات التشريعية، بينما قررت السلطة آخر السنة إجراء انتخابات متدرجة في المجالس المحلية، قاطعتها حماس والجهد الإسلامي سياسياً، وشاركت فيها قوى اليسار على نحو محدود.

إنّ مجمل سياسات السلطة الفلسطينية اتجهت بها لتكريس نمط شموليٍّ أمنيٍّ من الإدارة، مما يهدّد بحصار الحريات، وتجريف الحياة السياسية، على نحو أكثر حدّة، وتعميق حضور نخبة أو أقلية "أوليغارشية"، من قوى الأمن وبعض النافذين في فتح وحلفائهم المتنفذين المحليين، وهو ما سوف يحول بالضرورة، دون إنجاز مصالحة حقيقية، ويستدعي الكثير من التحفّظ والحذر عندما ترفع قيادة السلطة لسقف خطابها السياسي، أو تدعو خصومها السياسيين للتقارب. إذ إنّها بذلك، تشتري الوقت، وتستدعي الشرعية السياسية، لتعود تالياً إلى المسارات نفسها، والأخطر وطنياً في هذا الاتجاه، أنّه يحشر هذه النخبة، في زاوية الاحتماء بالرعاة الدوليين والإقليميين، والاستقواء

بالوظيفة الأمنية للسلطة الفلسطينية، وبما قد يفتح المجال للمزيد من الارتباط العضوي بعوامل التأثير الخارجية الإسرائيلية، والإقليمية، والدولية.

وبسبب انعدام المؤسسات، وانحصار الإدارة في النخبة المحدودة، في ظل الانقسام، وبالارتهان للهيمنة الإسرائيلية الحاكمة لمجال السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، فمن المرجح أن يكون الصراع على خلافة الرئيس الفلسطيني محمود عباس دور واضح في إدارة المشهد السياسي الفلسطيني خلال السنتين القادمتين، وذلك ما لم تتجاوز أحداث كبرى الفاعلين في الساحة الفلسطينية، فهذا الاحتمال يبقى قائماً بالنظر إلى حالة السيولة العالمية والإقليمية وتجدد الهبات والصدمات الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي.

وعليه، وبالنظر إلى المعطيات السابقة، وسياسات السلطة واتجاهاتها، وطبيعة بنيتها، ونمط نخبتها المتنفذة، وعلاقاتها، ومجمل الحالة الوطنية، وعلاقات القوى الوطنية ببعضها، والنتائج الداخلية المترتبة على معركة سيف القدس، يمكن استشراف سنة 2022، على النحو التالي:

1. استمرار أزمات السلطة الفلسطينية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. أزمة الشرعية السياسية، مع الانغلاق المطبق في مسار مشروع التسوية، مما يجعل السلطة بلا أفق سياسي، ويحوّل البقاء في السلطة إلى هدف قائم بذاته، يضطرها لنهج أمني قمعي لترسيخ نفسها، ويدفعها أكثر بعيداً عن التزام خطّ من المقاومة الشعبية؛ يؤطر الجماهير لمواجهة التحديات الاستعمارية الصهيونية المتجددة، وبما يوفر أرضية لوحدة وطنية على أساس المواجهة.

ب. أزمة الشرعية الانتخابية، وما يتصل بذلك، من أزمة ترتيب المشهد الفلسطيني القيادي، والاستعداد لمرحلة ما بعد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، نظراً لإلغاء الانتخابات التشريعية، وحاجة مراكز القوى في حركة فتح، لأغطية شرعية لتقاسم النفوذ وتنظيم مرحلة ما بعد عباس، كما أنّ هذه الأزمة سوف تنعكس بالضرورة على علاقة السلطة وحركة فتح، مع الجماهير الفلسطينية، والقوى الوطنية.

ج. الأزمة الاقتصادية المستحكمة، التي لا تملك لها قيادة السلطة حلاً جذرية، مما يضطرها إلى ترحيل الأزمة، بالاقتراض الداخلي والخارجي، والاحتياج المتزايد للتسهيلات الاقتصادية من طرف الاحتلال الإسرائيلي، مما يزيد من ارتباط سياساتها بالأهداف الإسرائيلية.

2. سينعكس عن الأزمات المذكورة أعلاه:

أ. الاحتماء بالقوى الخارجية، وإثبات الجدارة لهذه القوى من خلال الوظيفة الأمنية، والتي ستكون الأكثر ظهوراً خلال المرحلة المقبلة من بين أدوات السلطة الفلسطينية في إدارة المشهد الفلسطيني في مجمل أبعاده ومستوياته.

ب. محاولة توفير الشرعية السياسية، لترتيبات المشهد الداخلي، في أطر السلطة، من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الجهة الأساس المنشئة للسلطة. وكان ثمة سوابق على هذا الصعيد، كما في حصل سنة 2009 حينما استدعى المجلس المركزي لمنح الشرعية لكل من الرئيس عباس والمجلس التشريعي.

ج. بالرغم من الخلافات الداخلية، التي تعيق عقد المجلس المركزي، والمؤتمر الثامن لحركة فتح وتعبئة الشواغر في اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير، لا سيما بعد وفاة صائب عريقات، واستقالة حنان عشاوي؛ فإن حركة فتح، مضطرة لعقد هذه المؤسسات، لحسم الصراع داخلها على قيادة المرحلة، ومن ثم فهي بحاجة إلى تسويات تذلل الطريق أمام ذلك. ويُرجح في هذا الصدد، أن تصدر النخبة المحيطة بالرئيس عباس قيادة الحركة، لا سيما وأنها هي التي تتولّى تنظيم العلاقة مع الاحتلال والولايات المتحدة، من البوابة الأمنية، وبوابة الترتيبات الاقتصادية.

د. وفي حال تمكنت الحركة من عقد هذه المؤتمرات، وتمكنت من استثمارها في توزيع مراكز القوة والسلطة بين أقطابها، فقد يجري تغيير حكومة اشتية، أو تعديل واسع عليها. هـ. من غير المتوقع، حصول تحولات واسعة إيجابية على مستوى العلاقات الوطنية الداخلية، كما أنّ المشهد السياسي قد لا يتجاوز عقد الجولة الثانية من الانتخابات المحلية، وذلك في الوقت الذي تستمر فيه السلطة في النهج السياسي ذاته، المتمسك بمسار التسوية منعدم الأفق.

و. سوف يعني ماسبق، إما الجمود في مسار المصالحة، أو المزيد من التآزم في العلاقات الوطنية، مع ازدياد انزياح القوى الوطنية، والفعاليات الشعبية عن حركة فتح والسلطة الفلسطينية، واستمرار ظهور بؤر التوتر والتمرد على السلطة الفلسطينية، واتساع انكشاف شعبية السلطة.

3. شهدت السنتان محل البحث، تقارباً ملحوظاً بين حركة حماس من جهة، وبقية القوى الوطنية من جهة أخرى، ليس في ميدان المقاومة في غزة فحسب، بل وأيضاً على مستوى الخطاب السياسي، واتفاق الرؤى في نقد السلطة الفلسطينية، والتعاون المشترك في بعض المجالات كما في انتخابات نقابة المهندسين، وكما في بعض الحوادث التي تخص الحركة الطلابية. وهو ما يمكن البناء عليه، لتشكيل إطار وطني جبهوي، يطور العلاقات الوطنية في إطار المقاومة ورفض الخط السياسي للسلطة الفلسطينية، وقد اتسعت دائرة الأوساط التي تتقدم بمثل هذا المقترح من بعد إلغاء الانتخابات التشريعية، ثم من بعد معركة سيف القدس.

4. إنّ حالة المقاومة المتصاعدة في الضفة الغربية، قد تفتح نحو مفاجآت تغير من المشهد خلال المرحلة المقبلة، وبما قد يلغي بعض التوقعات المذكورة أعلاه، بيد أنّ الأمر، والحالة هذه، رهين

التحولات غير المتوقعة، إلا أنها تبقى احتمالاً قائماً بالنظر لاتساع وتمدد الحالة الكفاحية وتعاضم عناصر التثوير في الساحة الفلسطينية (الاعتداءات على المسجد الأقصى، واعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية، والأسرى، وأحداث في الداخل المحتل، وتصعيد مع المقاومة في غزة...)، ويضاف إلى ذلك تراجع قدرة السلطة على الضبط والتحكم، أو على تقديم المزيد من الخدمات الاقتصادية والتنموية للفلسطينيين.

5. في حال نجاح فصائل المقاومة والقوى المعارضة لخطّ السلطة السياسي، في تشكيل إطار وطني جبهوي، ثم قدرتها على استثمار تصاعد المقاومة الشعبية في الضفة، والاستفادة من انكشاف شعبية السلطة وتآكل شرعيتها، فإنه يمكن لها الضغط لتشكيل قيادة مؤقتة، للقيام بالإجراءات اللازمة لترتيب البيت الفلسطيني، أو إحالة هذه الصلاحية إلى جهة محايدة تملك صلاحيات كاملة غير قابلة للتعطيل؛ بيد أن إنفاذ ذلك يواجه تحديات كبيرة، لأن القوى النافذة في حركة فتح ستقاوم اتجاهاً من هذا النوع، كما البيئة العربية والدولية ما تزال تدعم مسار التسوية والخط السياسي لفتح، وما زالت ترفض تقدم تيار المقاومة والتيار الإسلامي لاستلام القيادة؛ حيث إنه يملك حظوظاً قوية في الفوز في الانتخابات. ثم إن العامل الإسرائيلي المعطل لأيّ حلول وطنية هو عامل مهم، بالنظر إلى هيمنته الكاملة على المجال الحيوي للسلطة الفلسطينية، وبالنظر إلى طبيعة النخبة النافذة في السلطة وشبكة مصالحها.

الهوامش

- 1 محامو فلسطين يصعدون ضد المس بالقضاء و”سلطة الرجل الواحد“، موقع الجزيرة.نت، 2021/1/26، انظر: <https://www.aljazeera.net>
- 2 صحيفة القدس العربي، لندن، 2020/1/29.
- 3 موقع فلسطين أون لاين، 2020/1/29، انظر: <https://felesteen.news>
- 4 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2020/1/28، انظر: <https://www.wafa.ps>
- 5 موقع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، 2020/1/29، انظر: <https://hamas.ps/ar>
- 6 صحيفة الأخبار، بيروت، 2020/1/31.
- 7 وكالة سما الإخبارية، 2020/2/27، انظر: <https://samanews.ps/ar>؛ وانظر أيضاً: ”فتح“ و”حماس“ تتفقان على لقاء خماسي للفصائل، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 2020/2/9، انظر: <https://aawsat.com>
- 8 المؤسسات الحقوقية والأهلية تحمل رئيس السلطة التنفيذية والحكومة المسؤولية الوطنية والقانونية عن انتهاكات الحقوق والحريات وإضعاف المؤسسات الرسمية، موقع مؤسسة الحق – القانون من أجل الإنسان، 2021/8/23، انظر: <https://www.alhaq.org/ar/advocacy/18743.html>
- 9 فلسطين أون لاين، 2019/11/26.
- 10 نتائج استطلاع الرأي رقم (81)، موقع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2021/9/18–15، انظر: <http://pcpsr.org/ar/node/859>
- 11 وكالة وفا، 2019/10/21.
- 12 الجزيرة.نت، 2021/11/23.
- 13 وكالة صدق نيوز، 2021/12/2، انظر: <https://www.sadanews.ps>
- 14 موقع شبكة قدس الإخبارية، 2021/6/24، انظر: <https://qudsn.net>
- 15 صحيفة رأي اليوم الإلكترونية، لندن، 2021/7/15، انظر: <https://www.raialyoum.com>
- 16 شبكة قدس الإخبارية، 2021/7/7.
- 17 وكالة وفا، 2022/1/1.
- 18 هاني المصري، ماذا وراء الخلافات حول تعديل الحكومة أو تغييرها؟، موقع عرب 48، 2021/10/12، انظر: <https://www.arab48.com>
- 19 شبكة قدس الإخبارية، 2021/10/6.
- 20 وكالة شينخوا، 2021/11/11، انظر: <http://arabic.news.cn>
- 21 صحيفة الأيام، رام الله، 2020/4/16.
- 22 موقع بوابة اقتصاد فلسطين، 2020/9/30، انظر: <http://www.palestineconomy.ps/ar>
- 23 القدس العربي، 2021/8/14.
- 24 وكالة وفا، 2021/10/27.
- 25 القدس العربي، 2021/10/12.
- 26 انظر: صحيفة الحياة الجديدة، رام الله، 2021/12/8؛ وانظر: الأزمة المالية.. ذريعة السلطة لقهر الموظفين بالخصم من رواتبهم المحدودة، موقع الشاهد، 2021/11/10، انظر: <https://shahed.cc>
- 27 الجزيرة.نت، 2021/6/19.
- 28 انظر: قرار بقانون رقم (4) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون مكافآت ورواتب أعضاء المجلس التشريعي وأعضاء الحكومة والمحافظين رقم (11) لسنة 2004م وتعديلاته، موقع المفتي: منظومة القضاء والتشريع في فلسطين، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، انظر: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17273>

- ²⁹ انظر: قرار بقانون رقم (15) لسنة 2020م بشأن إلغاء قرار بقانون رقم (12) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون التقاعد العام رقم (7) لسنة 2005م، المقتفي، انظر: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17296>
- ³⁰ شبكة قدس الإخبارية، 2020/4/29.
- ³¹ المرجع نفسه.
- ³² شبكة قدس الإخبارية، 2021/10/25.
- ³³ صحيفة العربي الجديد، لندن، 2021/10/3، انظر: <https://www.alaraby.co.uk>
- ³⁴ قرار مجلس الوزراء كما هو منشور في: الانتخابات المحلية 2021، موقع لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين، انظر: <https://www.electionsps/tabid/1166/language/ar-PS/Default.aspx>
- ³⁵ موقع عربي 21، 2021/9/23، انظر: <https://arabi21.com>
- ³⁶ المرجع نفسه.
- ³⁷ الانتخابات البلدية في الضفة: مشاركة فصائلية ضعيفة ولجوء للقوائم التوافقية، شبكة القدس الإخبارية، 2021/11/9، انظر: <https://qudsn.net/post/187991>
- ³⁸ المرجع نفسه.
- ³⁹ المرجع نفسه.
- ⁴⁰ القدس العربي، 2021/12/12.
- ⁴¹ المرجع نفسه.
- ⁴² الشرق الأوسط، 2020/2/27.
- ⁴³ وكالة سما، 2020/3/2.
- ⁴⁴ موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/4/28، انظر: <https://www.palinfo.com>
- ⁴⁵ مجموعة السلام العربي هي مجموعة شخصيات عربية اعتبارية تضم قادة سياسيين سابقين وشخصيات معروفة. ويتولى سميح حياشنة منصب المنسق العام لهذه المجموعة، وهو وزير أردني سابق. انظر: وكالة الأناضول للأخبار، 2020/6/17، في: <https://www.aa.com.tr/ar>
- ⁴⁶ صحيفة القدس، القدس، 2020/7/2.
- ⁴⁷ المرجع نفسه.
- ⁴⁸ الشرق الأوسط، 2020/7/5.
- ⁴⁹ موقع حركة حماس، 2020/7/6.
- ⁵⁰ المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/7/13.
- ⁵¹ القدس، 2020/7/19.
- ⁵² المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/7/19.
- ⁵³ المرجع نفسه.
- ⁵⁴ الأيام، رام الله، 2020/7/21.
- ⁵⁵ موقع دنيا الوطن، 2020/7/30، انظر: <https://www.alwatanvoice.com/arabic/index.html>
- ⁵⁶ موقع فرانس 24، 2020/8/19، انظر: <https://www.france24.com/ar>
- ⁵⁷ عربي 21، 2020/7/23.
- ⁵⁸ العربي الجديد، 2020/8/14.
- ⁵⁹ وكالة وفا، 2020/1/28.
- ⁶⁰ إعلان القاهرة، انظر: <https://drive.google.com/file/d/1HhNbYnIsDyEd6UZgtIrtapo8UKbnq1Pr/view>
- ⁶¹ الجزيرة، نت، 2016/5/21.

- ⁶² "محضر اجتماع": بيان التفاهات حول المصالحة الوطنية الفلسطينية، 2011/4/27، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5143
- ⁶³ إعلان الدوحة 2012/2/6، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: <https://info.wafa.ps/userfiles/server/pdf/douha2012.pdf>
- ⁶⁴ بيان صادر عن لقاء وفد م.ت.ف وحركة حماس لإنهاء الانقسام وتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: <https://info.wafa.ps/userfiles/server/pdf/23-4-2014.pdf>
- ⁶⁵ خطابات الرئيس محمود عباس "أبو مازن" 2020، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=uM9236a27730275408auM9236
- ⁶⁶ الرئيس خلال ترؤسه اجتماع القيادة: الشعب الفلسطيني يقف صفا واحدا ضد المؤامرة وضد كل من يريد أن يعتدي على قضيتنا، وكالة وفا، 2020/8/18، انظر: <https://www.wafa.ps/Pages/Details/7879>
- ⁶⁷ صحيفة فلسطين، غزة، 2020/9/3.
- ⁶⁸ فلسطين، غزة، 2020/9/3.
- ⁶⁹ تعرّف إلى النقاط العشر في مبادرة شلح، المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/10/25.
- ⁷⁰ وكالة وفا، 2020/9/3.
- ⁷¹ المرجع نفسه.
- ⁷² عبد الستار قاسم، بيان الأمانة العامة طعنة جديدة في ظهر الشعب الفلسطيني، رأي اليوم، 2020/9/4.
- ⁷³ عليان عليان، مؤتمر الأمانة العامة: مهرجان استعراضى ولا يستجيب للتحديات التي تعصف بالقضية الفلسطينية، موقع بوابة الهدف الإخبارية، 2020/9/5، انظر: <https://hadfnews.ps/post>
- ⁷⁴ موقع حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، 2020/9/4، انظر: <https://jehad.ps>
- ⁷⁵ راجع الورقة العلمية حول هذا الاجتماع: ساري عرابي، اجتماع الأمانة العامة للفصائل الفلسطينية: قراءة في السياقات والاحتمالات، موقع مركز رؤية للتنمية السياسية، 2020/9/23، انظر: https://vision-pd.org/archives/511625#_ednref28
- ⁷⁶ بيان رقم (1): القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية، وكالة معا الإخبارية، 2020/9/13، في: <https://drive.google.com/file/d/1wmLaz8XJRbM2eUsnT4D0WwUHE1tmn5zB/view>
- ⁷⁷ حيدر عيد، إلى القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية، عرب 48، 2020/9/20.
- ⁷⁸ القدس العربي، 2020/10/3.
- ⁷⁹ وكالة الأناضول، 2020/9/20.
- ⁸⁰ وكالة وفا، 2020/9/24؛ الجزيرة.نت، 2020/9/24.
- ⁸¹ وكالة وفا، 2020/10/1.
- ⁸² موقع حركة حماس، 2020/10/3.
- ⁸³ وكالة وفا، 2020/10/18.
- ⁸⁴ وكالة وفا، 2020/10/19.
- ⁸⁵ وكالة سما، 2020/10/19.
- ⁸⁶ الأخبار، 2020/11/12.
- ⁸⁷ القدس العربي، 2020/11/18.
- ⁸⁸ موقع حركة حماس، 2021/1/3.
- ⁸⁹ الجزيرة.نت، 2021/1/4.
- ⁹⁰ الرئيس يصدر مرسوماً رئاسياً بتحديد موعد إجراء الانتخابات العامة على ثلاث مراحل، وكالة وفا، 2021/1/15، انظر: <https://wafa.ps/Pages/Details/16252>

- ⁹¹ ورقة موقف صادرة عن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بشأن قرار المحكمة الدستورية بحل المجلس التشريعي والدعوة لانتخابات تشريعية، مؤسسة الحق، 2018/12/27، انظر: <https://www.alhaq.org/ar/advocacy/2216.html>؛ وانظر حول موقف المؤسسات الحقوقية من تشكيل المحكمة الدستورية: في رسالة وجهتها إلى الرئيس محمود عباس حول المحكمة الدستورية المؤسسات الحقوقية تطالب بأن يأتي تشكيل المحكمة تويجاً لإعادة الحياة الدستورية وتوحيد القضاء، مؤسسة الحق، 2016/4/3، انظر: <https://www.alhaq.org/ar/advocacy/2380.html>
- ⁹² الفصائل الفلسطينية تختتم الحوار الوطني وتؤكد التزامها بالجدول الزمني للانتخابات، وكالة وفا، 2021/2/9، انظر: <https://www.wafa.ps/Pages/Details/17555>
- ⁹³ الأحزاب والفصائل الفلسطينية بالقاهرة توقع على ميثاق شرف بشأن العملية الانتخابية، وكالة وفا، 2021/3/16، انظر: <http://www.wafa.ps/Pages/Details/19384>
- ⁹⁴ صحيفة العرب، لندن، 2021/1/29.
- ⁹⁵ ما واقعية مشاركة حماس وفتح بقائمة واحدة بالانتخابات المقبلة؟، عربي 21، 2021/1/25.
- ⁹⁶ الرئيس يصدر مرسوماً رئاسياً بشأن تعزيز الحريات العامة في أراضي دولة فلسطين، وكالة وفا، 2021/2/20، انظر: <https://www.wafa.ps/Pages/Details/18118>
- ⁹⁷ الكشف الأولي للقوائم والمرشحين لانتخابات التشريعية 2021، لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين، انظر: <https://www.elections.ps/tabid/1163/language/ar-PS/Default.aspx>
- ⁹⁸ وكالة الأناضول، 2021/3/11.
- ⁹⁹ وكالة وفا، 2021/4/30.
- ¹⁰⁰ موقع حركة حماس، 2021/4/29.
- ¹⁰¹ وكالة الأناضول، 2021/4/27.
- ¹⁰² الجزيرة.نت، 2021/5/1.
- ¹⁰³ ساري عرابي، الانتخابات التشريعية الفلسطينية: لماذا أُلغيت؟ وأسئلة أخرى!، عربي 21، 2021/5/4.
- ¹⁰⁴ ساري عرابي، هل المخرج في انتخابات تشريعية فلسطينية؟، عربي 21، 2020/9/29.
- ¹⁰⁵ المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/5/13.
- ¹⁰⁶ المرجع نفسه.
- ¹⁰⁷ موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2020/5/20، انظر: <https://pflp.ps>
- ¹⁰⁸ وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2020/4/22، انظر: <https://alray.ps/ar>
- ¹⁰⁹ الأخبار، 2020/4/25.
- ¹¹⁰ الشرق الأوسط، 2020/4/26.
- ¹¹¹ العربي الجديد، 2020/5/20.
- ¹¹² موقع حركة حماس، 2020/11/17.
- ¹¹³ القدس، 2020/11/17.
- ¹¹⁴ وكالة سما، 2020/11/17.
- ¹¹⁵ المرجع نفسه.
- ¹¹⁶ فلسطين أون لاين، 2021/2/2.
- ¹¹⁷ المرجع نفسه.
- ¹¹⁸ الجزيرة.نت، 2021/7/4.
- ¹¹⁹ العربي الجديد، 2021/6/11.
- ¹²⁰ عربي 21، 2021/8/28.
- ¹²¹ شبكة قدس الإخبارية، 2021/12/1.

- ¹²² راجع: ساري عرابي، تحولات مرتكزات الشرعية لدى السلطة الفلسطينية من الوعد السياسي إلى العامل الخارجي، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021/10/11، انظر: <https://www.alzaytouna.net>
- ¹²³ نتائج استطلاع الرأي العام رقم (80)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2021/7/4، انظر: <http://pcpsr.org/ar/node/846>
- ¹²⁴ المرجع نفسه.
- ¹²⁵ وكالة الأناضول، 2021/3/11.
- ¹²⁶ الجزيرة نت، 2021/3/15.
- ¹²⁷ وكالة وفا، 2021/3/18.
- ¹²⁸ عدنان أبو عامر، تأجيل الانتخابات الفلسطينية: الأسباب والتداعيات، موقع صدى: تحاليل عن الشرق الأوسط، مركز كارنيغي، 2021/5/7، انظر: <https://carnegieendowment.org/sada/84493>
- ¹²⁹ انظر: في مؤتمر صحفي .. أطلس يعلن: نتائج استطلاع الرأي العام حول الانتخابات الفلسطينية – أبريل 2021، موقع أطلس للدراسات والبحوث، 2021/4/28، انظر: <https://atls.ps/post/17318>
- ¹³⁰ المرجع نفسه.
- ¹³¹ ساري عرابي، انتخابات بيرزيت .. رسائل متعددة في اتجاهات مختلفة، الجزيرة نت، 2016/5/2، انظر: <https://www.aljazeera.net/opinions>
- ¹³² فيروز سلامة، الحركة الطلابية في جامعة بيرزيت: بين أزمة كورونا وغياب مجلس الطلبة، موقع اتجاه، 2021/6/4، انظر: <https://itijah.ps>
- ¹³³ وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2021/8/27، انظر: <https://www.qudspress.com/>
- ¹³⁴ القدس العربي، 2021/8/2.
- ¹³⁵ عرب 48، 2018/5/4.
- ¹³⁶ تأريخ الدورة الثلاثين للمجلس المركزي على موقع المجلس الوطني هو 2019/12/31، وهو خطأ، حيث تشير وكالة وفا أنها عقدت في 28 و 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، انظر: الدورة الثلاثون ”دورة الخان الأحمر والدفاع عن الثوابت الوطنية“، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=NC6GTsa27447604767aNC6GTs
- ¹³⁷ اللائحة الداخلية للمجلس المركزي الفلسطيني، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3774
- ¹³⁸ دورات المجلس المركزي الفلسطيني، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9322
- ¹³⁹ دورات المجلس الوطني الفلسطيني، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3763
- ¹⁴⁰ الدورة السابعة والعشرين ”دورة الصمود والمقاومة الشعبية“، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9570
- ¹⁴¹ العربي الجديد، 2021/10/18.
- ¹⁴² الجزيرة نت، 2020/12/9.
- ¹⁴³ موقع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2021/9/2، انظر: <https://www.aman-palestine.org/activities/15877.html>
- ¹⁴⁴ أحمد ملحم، غياب السلطة التشريعية يدفع فلسطين إلى النظام الشمولي، موقع المونيتور، 2015/6/3، انظر: <https://www.al-monitor.com/ar/contents/articles/originals/2015-totalitarian-regime-law43.html>
- ¹⁴⁵ علاء الترتير، قطاع الأمن الفلسطيني: ترسيخ القمع والسلطوية، موقع الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية، 2021/11/14، انظر: <https://al-shabaka.org/memos>

- ¹⁴⁶ نتائج استطلاع الرأي العام رقم (80)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2021/7/4.
- ¹⁴⁷ فلسطين أون لاين، 2021/1/20.
- ¹⁴⁸ وكالة وفا، 2020/5/19.
- ¹⁴⁹ وكالة وفا، 2020/6/3.
- المقاصة: هي عائدات الضرائب الفلسطينية التي تجبها "إسرائيل" نيابة عن السلطة على واردات الأخيرة من "إسرائيل" والخارج عبر المنافذ التي تتحكم بها "إسرائيل"، إذ لا تملك السلطة الفلسطينية منافذ إلى العالم الخارجي، وذلك مقابل عمولة 3%، ويبلغ معدل المقاصة نحو 700 مليون شيكل (نحو 200 مليون دولار) شهرياً تقتطع منها "إسرائيل" نحو 200 مليون شيكل (قرابة 60 مليون دولار) أثمان خدمات يستوردها الفلسطينيون من "إسرائيل"، لا سيما الكهرباء، وتقول مصادر السلطة الفلسطينية إن عائدات المقاصة تشكل نحو 60% من إجمالي الإيرادات العامة الفلسطينية.
- ¹⁵⁰ عرب 48، 2019/2/27.
- ¹⁵¹ وكالة وفا، 2019/7/1.
- ¹⁵² وكالة الأناضول، 2019/10/7.
- ¹⁵³ وكالة رويترز للأنباء، 2020/9/27.
- ¹⁵⁴ الجزيرة نت، 2020/5/22.
- ¹⁵⁵ بيان رقم (1): القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية، وكالة معا، 2020/9/13.
- ¹⁵⁶ صحيفة الحدث، رام الله، 2020/6/23، انظر: <https://www.alhadath.ps>
- ¹⁵⁷ المرجع نفسه.
- ¹⁵⁸ عرب 48، 2020/5/20.
- ¹⁵⁹ وكالة قدس برس، 2020/5/29.
- ¹⁶⁰ المرجع نفسه.
- ¹⁶¹ بوابة الهدف الإخبارية، 2020/6/9.
- ¹⁶² فلسطين أون لاين، 2020/6/10.
- ¹⁶³ عريب الرنتاوي، وقف "التنسيق الأمني" يعادل حل السلطة أو انهيارها، موقع قناة الحرة، 2020/5/23، انظر: <https://www.alhurra.com/different-angle/Palestinian-authority-israel-security-coordination>
- ¹⁶⁴ عباس يهدد بحل السلطة، الجزيرة نت، 2010/12/4؛ وانظر: وكالة وفا، 2010/12/4، في: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5PffROa563634788871a5PffRO
- ¹⁶⁵ وكالة الأناضول، 2016/1/1.
- ¹⁶⁶ الجزيرة نت، 2015/3/5.
- ¹⁶⁷ راجع نص الإعلان في: حساب حسين الشيخ (@HusseinSheikhpl)، موقع تويتر، 2020/11/17، انظر: <https://twitter.com/husseinsheikhpl/status/1328734007916453888?s=21>
- ¹⁶⁸ الشرق الأوسط، 2020/11/19.
- ¹⁶⁹ الشرق الأوسط، 2020/11/23.
- ¹⁷⁰ راجع نص رسالة حسين الشيخ بالإنجليزية وترجمتها، وكذلك الرد الإسرائيلي بالإنجليزية وترجمته، انظر: "أمد" ينشر رسالة السلطة الفلسطينية إلى إسرائيل، موقع أمد للإعلام، 2020/11/17، انظر: <https://amadps.com/ar/post>
- ¹⁷¹ راجع أيضاً مصدر آخر لنص رسالة المنسق وترجمتها: نص الرسالة التي أعادت السلطة بموجبها علاقاتها مع الاحتلال، وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2020/11/17، انظر: <https://safa.ps/post>
- ¹⁷² وقف التنسيق الأمني هل هو مناورة أخرى غير جدية؟، بوابة الهدف الإخبارية، 2020/5/21.
- ¹⁷³ موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2017/11/21، انظر: <https://www.bbc.com/arabic>
- ¹⁷⁴ نص بيان اتفاق المصالحة في القاهرة 12 تشرين الأول 2017، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=20137

- ¹⁷⁵ عرب 48، 2018/3/13.
- ¹⁷⁶ المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/1/14.
- ¹⁷⁷ وكالة قدس برس، 2020/5/29.
- ¹⁷⁸ وكالة قدس برس، 2020/1/20.
- ¹⁷⁹ عرب 48، 2021/9/3.
- ¹⁸⁰ الشرق الأوسط، 2020/2/3.
- ¹⁸¹ عرب 48، 2020/11/18.
- ¹⁸² وكالة صفا، 2021/10/5.
- ¹⁸³ فلسطين أون لاين، 2021/8/30.
- ¹⁸⁴ عرب 48، 2020/12/16.
- ¹⁸⁵ المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/12/18.
- ¹⁸⁶ وكالة سما، 2020/12/28.
- ¹⁸⁷ المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/11/24.
- ¹⁸⁸ عربي 21، 2021/5/18.
- ¹⁸⁹ شبكة قدس الإخبارية، 2021/7/5.
- ¹⁹⁰ الجزيرة.نت، 2021/7/1.
- ¹⁹¹ فلسطين أون لاين، 2021/5/5.
- ¹⁹² عربي 21، 2021/5/7.
- ¹⁹³ عرب 48، 2021/6/30.
- ¹⁹⁴ شبكة قدس الإخبارية، 2021/8/11.
- ¹⁹⁵ القدس العربي، 2021/7/11.
- ¹⁹⁶ عرب 48، 2021/8/11.
- ¹⁹⁷ المرجع نفسه.
- ¹⁹⁸ موقع العين الإخباري، 2021/8/30، انظر: <https://al-ain.com/>
- ¹⁹⁹ وكالة صفا، 2021/8/4.
- ²⁰⁰ الشرق الأوسط، 2021/8/15.
- ²⁰¹ عرب 48، 2021/10/3.
- ²⁰² المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/10/4.
- ²⁰³ الأخبار، 2021/9/10.
- ²⁰⁴ القدس، 2021/11/16.
- ²⁰⁵ العربي الجديد، 2021/4/1.
- ²⁰⁶ الجزيرة.نت، 2021/11/22.
- ²⁰⁷ شبكة قدس الإخبارية، 2021/11/20.
- ²⁰⁸ موقع مركز القدس للدراسات السياسية، 2021/11/27، انظر: <https://www.alqudscenter.org/>
- ²⁰⁹ موقع المنظمة العربية لحقوق الإنسان، بريطانيا، 2021/11/30، انظر: <http://aohr.net/portal/?2015>
- ²¹⁰ المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/1/14، وانظر أيضاً: وكالة صفا، 2021/11/17.
- ²¹¹ عربي 21، 2021/12/1.
- ²¹² موقع الحرية نيوز، 2021/12/1، انظر: <http://alhoriyaneews.com>
- ²¹³ القدس، 2021/12/11.
- ²¹⁴ قدس برس، 2021/12/12؛ وانظر: موقع قناة الجزيرة مباشر، 2021/12/12، انظر: <https://mubasher.aljazeera.net/>

The Palestine Strategic Report 2020-2021

التقرير الاستراتيجي اللسطيني 2021-2020



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2020-2021 الذي يصدر للمرة الثانية عشر على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2021، في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير خمسة عشر من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات الاستيطان وعدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي سياسياً وسكانياً واقتصادياً وعسكرياً، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

أ. د. محسن محمد صالح

ISBN 978-614-494-024-2



9 786144 940242



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | لتفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

